



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الانترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأردن

اعداد:

نبال خالد الشقور

إشراف

الدكتور إكريم الحجايا

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة/ قسم المحاسبة
جامعة مؤتة، 2019

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نبال خالد حامد الشقور والموسومة بـ: اثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الانترنت من قبل المستثمرين المؤسسين في الأردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة
القسم: المحاسبة
من الساعة ١٢ إلى الساعة ٢
قرار رقم ٩/٢٠١٩
في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣

التوقيع

مشرفا ومقررا

عضوا

عضوا

عضو خارجي

23.12.2019

أعضاء اللجنة:

د. إكريم صياح سليمان الحجايا

أ.د. عبدالسلام محمود صالح ابو طبنجة

د. طارق زكي يلداز مشوقه

د. يزن سلامة العرود

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمر المصايطه



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة : الآية 11)

الحمد لله سبحانه وتعالى أولاً؛ الذي أمدني بعونه ووفَّقني لإنجاز هذه الرسالة
إلى من بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ... إلى نبيِّ الرِّحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكلِّ فخرٍ

إلى عزِّي وشموخي

إلى النور الذي يُضيء دربي

إليك يا أبي

إلى من تعني لي الوجود بعد الله تعالى

إلى مَنْ كان لدعائها سرٌّ ناجحي وتوفيقي

إلى حكمتي وعلمي، إلى أدبي وحلمي

إلى طريقي المستقيم

إليك يا أمي

إلى مَنْ كان سنداً لي وقوّة بعد قوّة الله في هذه الحياة

إلى مَنْ مد لي يد العون وكان سبب تميزي

إلى رفيق دربي الدراسي ورفيق الحياة

إليك يا زوجي

إلى من استمد منهم القوة والعزيمة إلى إخواني

إلى العائلة الجميلة والبيت الحنون أهل زوجي إلى صديقاتي اللواتي تسكن صورهن

وأصواتهن أجمل اللحظات التي عشتها إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع حامدة

الله على ما توصلت إليه من درجة علمية راجية أن يسدد الله على طريق الخير خطاي

نبال خالد الشقور

الشكر والتقدير

في البداية أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على توفيقه لي لإتمام هذه الدراسة المتواضعة " فاللهم لك الحمد والشكر دائماً وأبداً " .

وهنا أجد نفسي مدينَةً بالوفاء والعرفان لدكتور إكريم الحجايا الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة حيثُ قدم لي النصيح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة :
الدكتورة عبير الخوالدة .

أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور يزن العرود، الأستاذ الدكتور عبد السلام أبو طنبجة، الدكتور طارق مشوقة .

والله ولي التوفيق

نبال خالد الشقور

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	ز
قائمة الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهمية الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 فرضيات الدراسة	4
6.1 نموذج الدراسة	7
7.1 التعريفات الإجرائية	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 الإطار النظري	9
2.2 الدراسات السابقة	23
3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	32
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	
1.3 منهجية الدراسة	34
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها	34
3.3 أداة الدراسة	35

37	4.3 مصادر جمع البيانات
37	5.3 الأساليب الاحصائية المستخدمة في هذه الدراسة
37	6.3 إختبارات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)
39	7.3 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات
43	1.4 تحليل نتائج الدراسة
43	1.1.4 لإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
50	2.4 التحليل الاحصائي وإختبار فرضيات الدراسة
61	3.4 محددات الدراسة
62	4.4 نتائج الدراسة
63	5.4 التوصيات
64	المراجع
70	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	التوزيع النسبي لأفراد العينتين حسب طبية العمل	1
36	درجات مقياس ليكرت الخماسي	2
36	معالجة مقياس ليكرت الخماسي	3
38	ثبات الاستبانة وقيم كرونباخ ألفا	4
39	التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث الجنس	5
40	التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث المؤهل العلمي	6
41	التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث التخصص العلمي	7
42	التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث الخبرة العملية	8
43	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لفقرات محور مسؤوليات مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين	9
45	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لفقرات تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين.	10
47	الإحصاءات الوصفية لمتغير استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة من قبل المستثمرين المؤسسيين	11
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لفقرات مسؤوليات مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات	12
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لفقرات تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات	13
51	إختبار التوزيع الطبيعي	14

15	إختبار t للعينتين المستقلتين (مسؤوليات مدقق الحسابات)	52
16	المتوسطات الحسابية بين المجموعات للفقرات الدالة إحصائيا	54
17	يوضح إختبار t للعينتين المستقلتين لفقرات محور أداء مدقق الحسابات	55
18	مصدر الفروقات الاحصائية لمحور أداء مدقق الحسابات	57
19	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبر وأقل قيمة لمتغير فجوة الأداء	59
20	يوضح إختبار التباين الاحادي في إختبار الانحدار الخطي البسيط	60
21	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط	60

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	أنموذج الدراسة	1
13	هيكل مكونات فجوة التوقعات في التدقيق	2

الصفحة	قائمة الملاحق الملحق	رقم الملحق
71	استبانة المدقق	1
76	استبانة المستثمر المؤسسي	2

الملخص

أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت من قبل

المستثمرين المؤسسيين في الاردن

نبال خالد الشقور

جامعة مؤتة، 2019

هدفت الدراسة الحالية التعرف على مدى وجود فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة المعقولة وفجوة الأداء) بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن فيما يتعلق بالتقارير المالية على الإنترنت، ومعرفة مدى تأثير هذه الفجوة على استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للقطاع المالي. وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في القطاع المالي، وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين استهداف مدراء المحافظ الإستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وقد تم إسترداد 122 إستبانة صالحة للتحليل (93 للمدققين و29 للمستثمرين المؤسسيين) من أصل 162 التي تم توزيعها بنسبة إسترداد 75.3%. ولإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة وإختبار الإنحدار البسيط.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن المستثمر المؤسسي ينظر أنه يقع على عاتق المدقق مسؤوليات أكثر مما يراه مدقق الحسابات (فجوة المعقولة). كما أن مدقق الحسابات يقيم عمله بأنه ذو أداء مرتفع بينما يرى المستثمر المؤسسي بأن أداء المدقق ليس بمستوى التوقع منه (فجوة الاداء). كما أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفجوة الأداء على مدى إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وكان هذا الأثر عكسي أي أنه كلما إرتفعت فجوة الأداء قل إستخدام المستثمرين المؤسسيين للمعلومات المنشورة على الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: فجوة التوقعات في التدقيق، التقارير المالية على الإنترنت، فجوة المعقولة، فجوة الأداء، بورصة عمان.

Abstract

The Impact of Expectation Gap in Auditing on the Use of Internet Financial Reporting by Institutional Investors in Jordan

Nebal Alshgoor

Mu'tah University, 2019

The current study aimed to identify the presence of the expectations gap in auditing (the reasonableness gap and the performance gap), regarding internet financial reporting, between auditors and institutional investors in Jordan, and to determine the impact of this gap, if any, on the use of institutional investors of financial reports published on the website of the companies listed on the Amman Stock Exchange.

The study data was collected using a questionnaire survey among Jordanian external auditors and institutional investors in the Amman Stock Exchange. The institutional investors sample included the managers of investment portfolios in banks, insurance companies and financial intermediation companies. As a result, out of 162 distributed questionnaires, 122 valid questionnaires were collected and analyzed (93 for auditors and 29 for investors Founders). To test the study hypotheses, (t-test) for independent samples and simple regression test were implemented.

The study reached a set of results. First, the institutional investors consider that the auditor has more responsibilities than the auditor's perceive (the reasonableness gap). Second, the auditors evaluate his work as having a high performance, while the institutional investors believe that the performance of the auditor is not at the level of expectations (performance gap). The results of this study showed that there is a statistically significant negative effect of the performance gap on the extent of using the information published on the company's website by institutional investors in Jordan, that is, the higher the performance gap, the less institutional investors use the information published on the Internet.

Keywords: expectations gap in auditing, internet financial reporting, reasonableness gap, performance gap, Amman Stock Exchange.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يُعدُّ المستثمرون المؤسسيون أكثر الفئات استخداماً لمُخرجاتِ النظامِ المحاسبيِّ المتمثلة بالقوائم المالية، وبالإفصاحاتِ الضروريةِ الأخرى المرتبطة بتوضيح عناصر القوائم المالية؛ من أجل إتخاذ قرارات أكثر فاعليّة، ومن المعلوم أنّ هذه القرارات آنية، وتتكرّر باستمرار من قبل المستثمرين والمستفيدين من البيانات المالية، واستلزم هذا الأمر ضرورة حصول المُستثمر على بياناتٍ حديثةٍ باستمرار تعكس الصورة الصحيحة لواقع الشركات، ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة، ومن أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة السوق المالي وجود نظام كفؤ للمعلومات يضمن تدفق المعلومات في كل الأوقات، وبأقل تكلفة ممكنة لتحقيق كفاءة الأسواق (الدباغ، 2013).

وأدى التطور التكنولوجي في وسائل الإتصال والمعلومات إلى إزالة الحُدود بين الدول، وتسهيل عملية تبادل المعلومات بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، وتُعدُّ تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الإلكترونية مورداً ضرورياً لا يقل أهمية عن المورد البشري أو المادي؛ إذ تطوّر نظام المعلومات المحاسبي من نظام تقليدي إلى نظام إلكتروني يعتمد على الطرق والتقنيات الإلكترونية، ونخص بالذكر هنا التطور الذي حدث في الشبكة العنكبوتية - الإنترنت (عمروش، 2016). ومن هنا فقد تكيّفت مهنة المحاسبة مع هذا التطور من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية، وغير المالية للشركات على مواقعها الإلكترونية مستغلة المزايا العديدة التي يحققها هذا النوع من الإفصاح مثل: السرعة في نشر المعلومات بأقل التكاليف، والوصول إلى مناطق جغرافية متباعدة؛ ممّا حقّق الكثير من الخصائص النوعية للبيانات المالية، ولا سيّما خاصية التمثيل الصادق، وخاصية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية المتنوعة.

وعلى الرغم من هذه المزايا التي تقدّمها التقارير المالية على الإنترنت، ووجود أدلة قليلة على أنّ شركات التدقيق قد تكيّفت بشكلٍ جيّدٍ مع بيئة التقارير المالية عبر الإنترنت، إلّا أنّه لم يتمّ عمل الكثير لتوضيح أدوار ومسؤوليات مُدقق الحسابات فيما

يرتبطُ بالتقارير المالية عبر الإنترنت؛ فظهرت نتيجة لذلك فجوة توقُّع بين ما يقوم به مدقق الحسابات من مسؤوليات، وبين ما يتوقَّعه المستخدم من عملية التدقيق، ممَّا يؤدي إلى سوء الفهم، وإلى فقدان الثقة في التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمر لضمان مصداقية المعلومات المالية وملائمتها لإِتخاذ القرارات (Lymer and Debreceeny, 2003).

2.1 مشكلة الدراسة

لقد أثر تطوُّر الإنترنت كوسيلة عالمية لنشر المعلومات، و توثيقها بشكل كبير على ما يسمَّى "بيئة التقارير المالية" في المؤسسات والشركات، ففي الآونة الأخيرة، بدأت الشركات بالإفصاح عن نتائجها المالية، وعن غيرها من المعلومات المرتبطة بالأعمال التجارية على صفحاتها على شبكة الإنترنت، والتي تُعدُّ وسيلة لتزويد جميع المستخدمين بالمعلومات؛ مما يساعد على إتخاذ قرارٍ استثماريٍّ مستنيرٍ ومعتمدٍ على المعلومات المُتاحة في الوقت المناسب، وبالتالي التقليل من عيوب المعلومات التي كان من الممكن الحصول عليها فقط من القنوات التقليدية من خلال إفصاحات الإدارة ووسطاء المعلومات، وعلى الرِّغم من هذا التطوُّر السريع للتكنولوجيا، وممارسات الإفصاح عن البيانات المالية التي ارتبطت بها إلَّا أنَّ المشكلة تكمن بمدى موثوقية، ومصداقية البيانات التي تُنشرُ على المواقع الإلكترونية؛ وذلك نتيجة لعدم إدراك مدققي الحسابات لمسؤولياتهم تجاه تلك البيانات المنشورة على الإنترنت كما يتوقَّعها مستخدمو البيانات المالية وخصوصاً المستثمرين؛ وهذا يعمل على إيجاد وجهٍ جديدٍ لمشكلة معروفة قديماً في التدقيق، وهي ما تعرف بمشكلة فجوة التوقُّعات في التدقيق، حيث يُتوقَّع نشوء فجوة في التوقُّع بين ماهية واجبات ومسؤوليات المدقق، وما يقوم به المدقق من عمل فعلي، و بين ما يتوقَّعه ويجده مستخدمو التقارير المالية من أعمال التدقيق للبيانات المالية المنشورة على الإنترنت؛ ممَّا يجعلها أقلَّ مصداقية وفائدة في إتخاذ قراراتهم.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: إلى أي مدى توجد فجوة توقُّعات في التدقيق (فجوة المعقولة وفجوة الأداء) للتقارير المالية

المنشورة على الإنترنت بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسين في الأردن؟ وما مدى تأثير فجوة الأداء في التدقيق على مستوى استخدام البيانات المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للقطاع المالي؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من المزايا التي توفرها التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مثل: سرعة النشر، واتساع التغطية، وقلة التكاليف، وهذه المزايا تدعم تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وتساعد على إتخاذ القرارات الملائمة. ولكن الفائدة المرجوة، ومدى الاعتماد على البيانات المالية المنشورة على الإنترنت، لا يمكن تحقيقها بفعالية إلا من خلال إضفاء الثقة والمصادقية من قبل من مدقق الحسابات على تلك البيانات؛ ويبدو جلياً وجود الكثير من الجدل والخلاف حول دور ومسؤولية مدقق الحسابات تجاه القوائم المالية المنشورة إلكترونياً من قبل مختلف المهتمين بشؤون المحاسبة والتدقيق.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن نتائجها يمكن أن تبين للأطراف ذات العلاقة، وللجهات المعنية في بيئة التدقيق في الأردن خصوصاً، وغيرها من الدول النامية والمتقدمة عن مدى وجود فجوة توقعات في التدقيق بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسين، وبيان مدى تأثير هذه الفجوة في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت، وفي ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة عمان؛ وعليه يمكن أن تشكل نتائج هذه الدراسة منطلقاً أساسياً للفت انتباه ناظمي مهنة تدقيق الحسابات مثل: مثل جمعية المحاسبين القانونيين، ولفت انتباه الجهات الرقابية في الأردن مثل: هيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان؛ للعمل على تضيق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية للبيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات؛ وذلك حتى يتسنى تحقيق الاستفادة المثلى لمستخدمي البيانات من التطور التكنولوجي الحديث في بيئة التقارير المالية الإلكترونية، ويمكن أن تُستخدم محاور التدقيق التي تناولتها هذه الدراسة، والتي تُبين وجود فجوة للتدقيق كأساس لإصدار إرشادات من قبل الجهات المعنية في الأردن تحدد واجبات ومسؤوليات المدقق تجاه البيانات المالية

المنشورة على الإنترنت؛ لإضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على تلك البيانات؛ لذا فإنه يُتوقع أن تساهم هذه الدراسة في الحدّ من الأثر المتزايد لهذه الفجوة، هذا الأثر الذي أخذ بالانتساع نتيجة ازدياد متطلبات مستخدمي التقارير المالية، من خلال السعي إلى محاولة تضيق تلك الفجوة؛ لبث الطمأنينة في التقارير المالية المنشورة على الإنترنت.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثّل الهدف الأساسي لهذه الدراسة بالتعرّف على مدى تأثير فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام المستثمرين المؤسسين للتقارير المالية على الإنترنت للقطاع المالي؛ وبناءً على ذلك يمكن تلخيص الأهداف الفرعية الآتية:

- 1_ معرفة مدى وجود فجوة المعقولية في التدقيق للتقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني بين مدققي الحسابات، والمستثمرين المؤسسيين في الأردن.
- 2- معرفة مدى وجود فجوة الأداء في التدقيق للتقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني بين مدققي الحسابات، والمستثمرين المؤسسيين في الأردن.
- 3_ معرفة أثر فجوة الأداء على استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني للقطاع المالي.

5.1 فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك كلّ من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردنّ حول مسؤوليات وواجبات (فجوة المعقولية) مدقق الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك كلّ من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردنّ حول أداء (فجوة الأداء) مدقق الحسابات، فيما يتعلق بالتقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفجوة الأداء في التدقيق بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن على مدى استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية على الإنترنت للقطاع المالي.

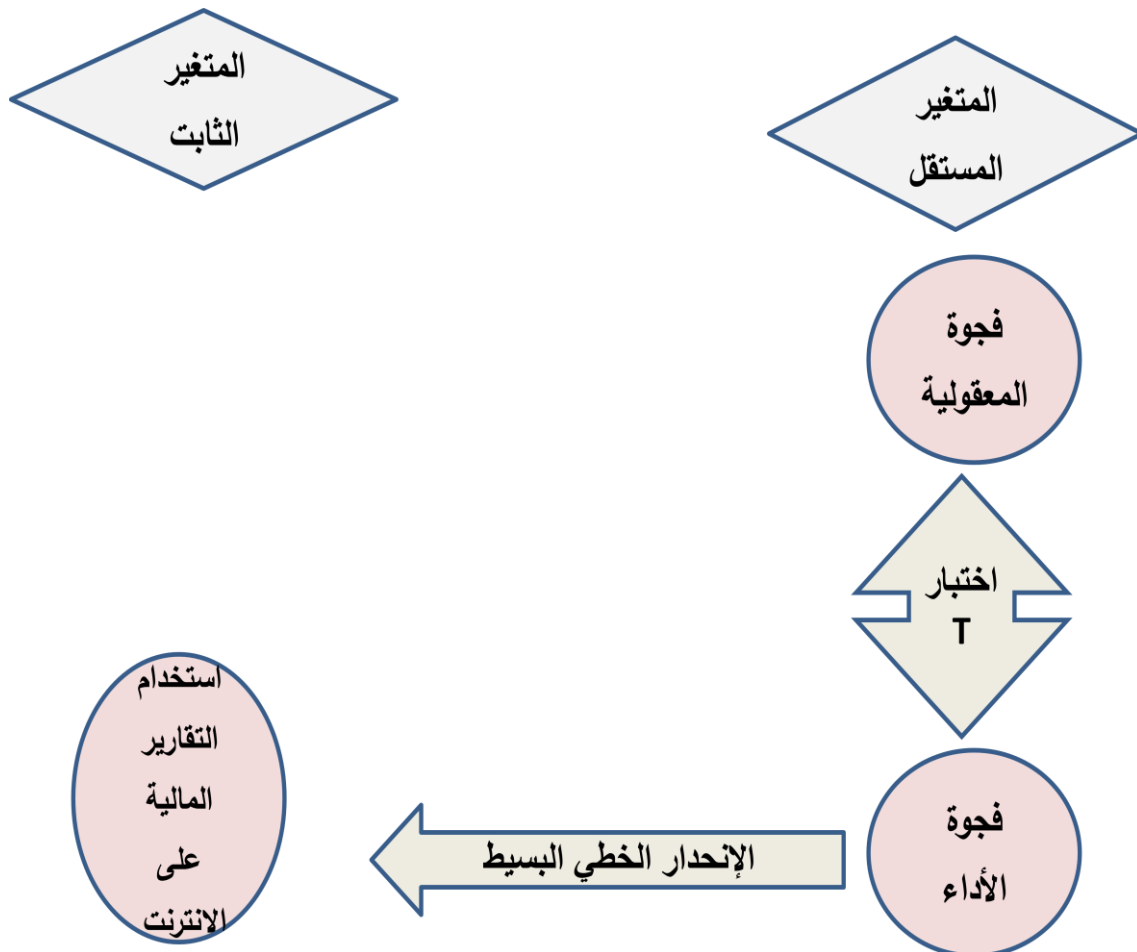
الفرضيات الفرعية:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك كل من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن حول أداء مدقق الحسابات للمسؤوليات التالية، فيما يتعلق بالتقارير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني	يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك كل من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الاردن حول المسؤوليات التالية لمدقق الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة
التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بمسائل العرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق	H 14 1 التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بمسائل العرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق
التأكد من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها عن المعلومات المالية الأخرى الحصول على إقرارات من الإدارة تفيد أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم	H 15 2 H 16 3 التأكد من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها عن المعلومات المالية الأخرى الحصول على إقرارات من الإدارة تفيد أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم
الحصول على إقرارات تفيد أن فريق الإدارة قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة والمعلومات غير المدققة	H 17 4 H 18 5 الحصول على إقرارات تفيد أن فريق الإدارة قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة والمعلومات غير المدققة
التأكد من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها التي تم تدقيقها	H 18 5 التأكد من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها التي تم تدقيقها

H	6	التأكد من أن القوائم المالية الكاملة ترافق تقرير مدقق الحسابات	H19	التأكد من أن القوائم المالية الكاملة ترافق تقرير مدقق الحسابات
H	7	القيام بفحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة	H20	القيام بفحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة
H	8	التأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة واي معلومات أخرى معروضه على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم في وضع المعلومات المدققة على الموقع الإلكتروني	H21	التأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة واي معلومات أخرى معروضه على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم في وضع المعلومات المدققة على الموقع الإلكتروني
H	9	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة	H22	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة
H	10	مراقبة الموقع الإلكتروني باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع المعلومات المدققة على الموقع الإلكتروني	H23	مراقبة الموقع الإلكتروني باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع المعلومات المدققة على الموقع الإلكتروني
H	11	القيام بتدقيق جميع المعلومات المالية التي تظهر على الموقع الإلكتروني للشركة	H24	القيام بتدقيق جميع المعلومات المالية التي تظهر على الموقع الإلكتروني للشركة

- H القيام بتدقيق جميع المعلومات غير
12 المالية التي تظهر على الموقع
الالكتروني للشركة
- H التأكد من أن الشركة تقوم بشكل
13 مقصود بحذف تقرير مدقق
الحسابات من الموقع الالكتروني
للشركة
- H25 القيام بتدقيق جميع المعلومات غير
المالية التي تظهر على الموقع
الالكتروني للشركة
- H26 التأكد من أن الشركة تقوم بشكل
مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات
من الموقع الالكتروني للشركة

6.1 أنموذج ومتغيرات الدراسة:



الشكل رقم (1)
أنموذج الدراسة

7.1 التعريفات الإجرائية

فجوة التّوقّعات: التباين بين ما هو متوقّع أن يحققه المُدقّق، وبين الأداء الفعلي له، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، وبإخفاق المدقق في أداء عمله بالشكل المطلوب (Lee, 1994).

فجوة المعقولة: وتتّشأ نتيجة التّباين بين ما يتوقّع المستفيدون إنجازه من خدمات التّدقيق من المدقق، وبين ما يستطيع المدقق إنجازه بصورة معقولة (Porter, 1993).

فجوة الأداء: وتتّشأ نتيجة التباين بين التّوقّعات المعقولة من جانب المستفيدين من خدمات التّدقيق، لما يجب أن يقوم به المدقق، وبين الأداء الفعلي للمدقق (Porter, 1993).

الإفصاح على الإنترنت: استخدام موقع الشركة في عرض المعلومات والبيانات الماليّة وغير الماليّة للشركة (Hunter and Smith, 2009).

استخدام التّقارير الماليّة على الإنترنت: مدى اعتماد المستثمرين المؤسّسين على البيانات الماليّة المنشورة على مواقع الشّركات الإلكترونيّة في اتّخاذ قراراتهم الاستثمارية المتنوعة.

المستثمرين المؤسّسيين: هو كيان يقوم بشراء الأوراق المالية والممتلكات العقارية والأصول الإستثمارية الأخرى وإنشاء القروض ويشمل المستثمرون الوُسُسيون البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

في ظلّ التطّورات التكنولوجية الحديثة شهدت السنوات الأخيرة نمواً هائلاً في استخدام الإنترنت في شتّى المجالات، وأنشأت العديد من الشركات مواقع إلكترونية خاصة بها على شبكة الإنترنت، استخدمتها لنشر المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية للشركات والتي تؤثر على قرارات المستخدم للتقارير المالية (عبيدات، 2011).

تقوم الشركة بنشر كلّ أو بعض البيانات المالية، أو غير المالية المرتبطة بها على موقعها الإلكتروني، ويتفاوت محتوى التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركات تفاوتاً واضحاً من حيث كمية المعلومات المنشورة، وكذلك أسلوب عرضها على الموقع، وهذا التنوع في المعلومات المفصح عنها على المواقع الإلكترونية للشركات يشمل صوراً مشابهة للتقارير المالية الورقية أو القوائم المالية الكاملة، ولكن دون تفسيرات أو إيضاحات ملحقه به، أو إضافة معلومات جديدة غير متوفرة في التقرير المالي الورقي (الخيال، 2009).

إنّ الأهمية الاقتصادية لمهنة تدقيق الحسابات، وكثرة الأطراف المستفيدة من تقاريرها المالية، زاد من أهمية توفير التقارير المالية بالوقت المناسب؛ لذلك وقع على عاتق مهنة التدقيق الوفاء باحتياجات المستفيدين من التقارير المالية الذين يتوقعون من المدقق الإلمام الكافي بشؤون الشركة، واكتشاف الأخطاء المقصودة، وغير المقصودة التي تؤدي إلى تضليل من يستخدم هذه البيانات، وذلك على الرغم من أنّ المسؤولية المباشرة بإعداد القوائم المالية تقع على عاتق الإدارة، وأنّ مسؤولية مدقق الحسابات تتمثل في تدقيق القوائم المالية، وإبداء رأي فنيّ في شأنها، وهو الأمر الذي أدّى إلى حدوث فجوة التوقع، والتي تُعبّر عن الاختلاف بين ما يقوم به مدققي الحسابات وبين ما يتوقعه مستخدمو التقارير المالية من المدقق، كما وقد تنشأ فجوة التوقع نتيجة عدم إدراك مستخدم التقارير المالية لمسؤوليات مدقق الحسابات؛ ولذلك يجب تضيق تلك

الفجوة عن طريق تحديد أسباب وجودها، ومن ثمَّ إيجاد طريق لمعالجة هذه الفجوة (التوم، 2010).

طبيعة فجوة التوقعات

تعبّر فجوة التوقعات عن الفرق بين ما يتوقعه مستخدمو التقارير المالية من مدققي الحسابات، وبين ما يقوم المدقق بأدائه فعلاً، حيث تؤكد معايير التدقيق أنّ مسؤولية المدقق الخارجي تتمثل في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق؛ للحصول على تأكيد معقول بأنّ القوائم المالية الورقية، أو المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة خالية من سوء العرض الجوهرى الناتج عن الغش والخطأ غير أنّ المدقق، وبسبب طبيعة أدلة الإثبات، وطبيعة خصائص الغش فإنّه يمكنه الحصول على تأكيد معقول وليس مطلقاً (هاني، 2009). وعليه فإنّ عدم تلبية مدققي الحسابات لتوقعات المستخدمين أيضاً يؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات في التدقيق، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي التقارير المالية، سواء التقليدية المطبوعة أو المنشورة على الإنترنت.

مفهوم فجوة التوقعات

أول من استخدم مصطلح فجوة التوقعات في السبعينات وعرفها (Liggio, 1975) بأنها الاختلاف بين مستوى الأداء المتوقع كما يتصوره كلّ من المدقق الخارجي المستقل، ومستخدمي التقارير المالية.

وتعتبر فجوة التوقعات عن الفرق بين ما يعتقد أصحاب المصالح عمّا يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية، وما يعتقد مدققو الحسابات (Mohs, 2017). وعرفت فجوة التوقعات بأنها الثغرة بين ما تنصّ عليه معايير التدقيق فيما يرتبط بمهمة مدقق الحسابات، وبين توقعات مستخدمي البيانات مقابل ما يقدمه المدقق (حنان، 2016).

كما عرفت فجوة التوقعات على أنّها فجوة تظهر بين ما يتوقع عمله حملة الأسهم من المدققين، وما يقوم به المدقق من مسؤوليات ضمن القانون (القضاة، 2013).

وعرّف (غالي، 2003) فجوة التوقعات على أنها اختلاف الأداء المهني لمدقي الحسابات، من حيث الجودة ومعايير الأداء عن الأداء المتوقع تحقيقه وفقاً لتوقعات المجتمع المطلوبة منهم.

وبيّنت الدراسة مفهوم **فجوة التوقعات** على أنها الاختلاف بين ما يقدمه مدقق الحسابات من مسؤوليات، وبين ما يتوقعه المستثمر المؤسسي من مدقي الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة.

تعدّ فجوة التوقعات بصفة عامة مادة للإهتمام الملحوظ من كافة المستفيدين الذين لهم مصلحة لعملية المساءلة المحاسبية، وعلى مصداقية مهنة المحاسبة والتدقيق، وقد تم توجيه الأبحاث والدراسات التجريبية نحو تجديد نطاق الفجوة من وجهة نظر عدد من الأطراف المهمة (حماد، 2004) وهم:

المستثمرون: إنّ مقدمي رأس المال مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها؛ لذلك فهم يحتاجون لمعلومات تساعد على اتخاذ قرار الشراء، أو عدم الشراء، كما أنّ المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعد على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

الموظفون: ويهتم الموظفون بكافة المعلومات التي ترتبط بربح صاحب العمل إضافة إلى المعلومات التي لها علاقة بمكافآتهم، والتي تعود عليهم بمنافع عدة.

المقرضون: ويهتم المقرضون بالمعلومات التي من خلالها تكون لديهم معرفة فيما إذا كانت قروضهم، والفوائد المرتبطة بها، ستكون لصالحهم عند موعد الاستحقاق.

الموردون: ويهتم الموردون بالمعلومات لمعرفة أجل أخذ مستحقّاتهم، سواء كان في موعد الاستحقاق أم في موعد غير ذلك.

الزبائن: ويهتم الزبائن المرتبطين بالمنشأة ارتباطاً وثيقاً بمعرفة مدى استمرارية المنشأة في نشاطها، نتيجة التعاملات الكبيرة فيما بينهم؛ لذا من المهم والضروري معرفة ودراسة المعلومات المرتبطة بذلك.

الحكومات ووكالاتها (مؤسّساتها): وتهتمّ الحكومات بمعرفة عدة إحصاءات: كالدخل القومي، ووضع السياسات الضريبية، ولها علاقة بتنظيم نشاطات المنشأة أيضاً.

الجمهور: وتساعد الكشف الماليّة الجمهور من خلال تزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في إنماء المنشأة، وتنوّع نشاطاتها.

الإدارة: ويهتمّ مديرو الشركات والمراقبون الماليّون، والأفراد في مستويات الإشراف بالمعلومات من خلال العمل على أن تكون دقيقة وسليمة من الأخطاء، سواء كانت سهواً أم عمداً.

مكونات فجوة التوقعات

يرى (سردوك، 2015) أنّ محتوى فجوة التوقعات يتكوّن من ثلاثة مستويات:

1- المستوى الأول: التباين بين مستخدمي القوائم الماليّة وبين المدقّقين، بخصوص المسؤوليات التي يجب أن تتفّدها مهنة التدقيق.

2- المستوى الثاني: التباين بين مستخدمي القوائم الماليّة وبين المدقّقين، بخصوص المسؤوليات الماليّة للمدقق.

3- المستوى الثالث: التباين بين مستخدمي القوائم الماليّة ومهنة التدقيق، بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ مهنة التدقيق.

ووفقاً لهذه المستويات قدّم (Porter, 1993) مكونات فجوة التوقعات في التدقيق كما يأتي :

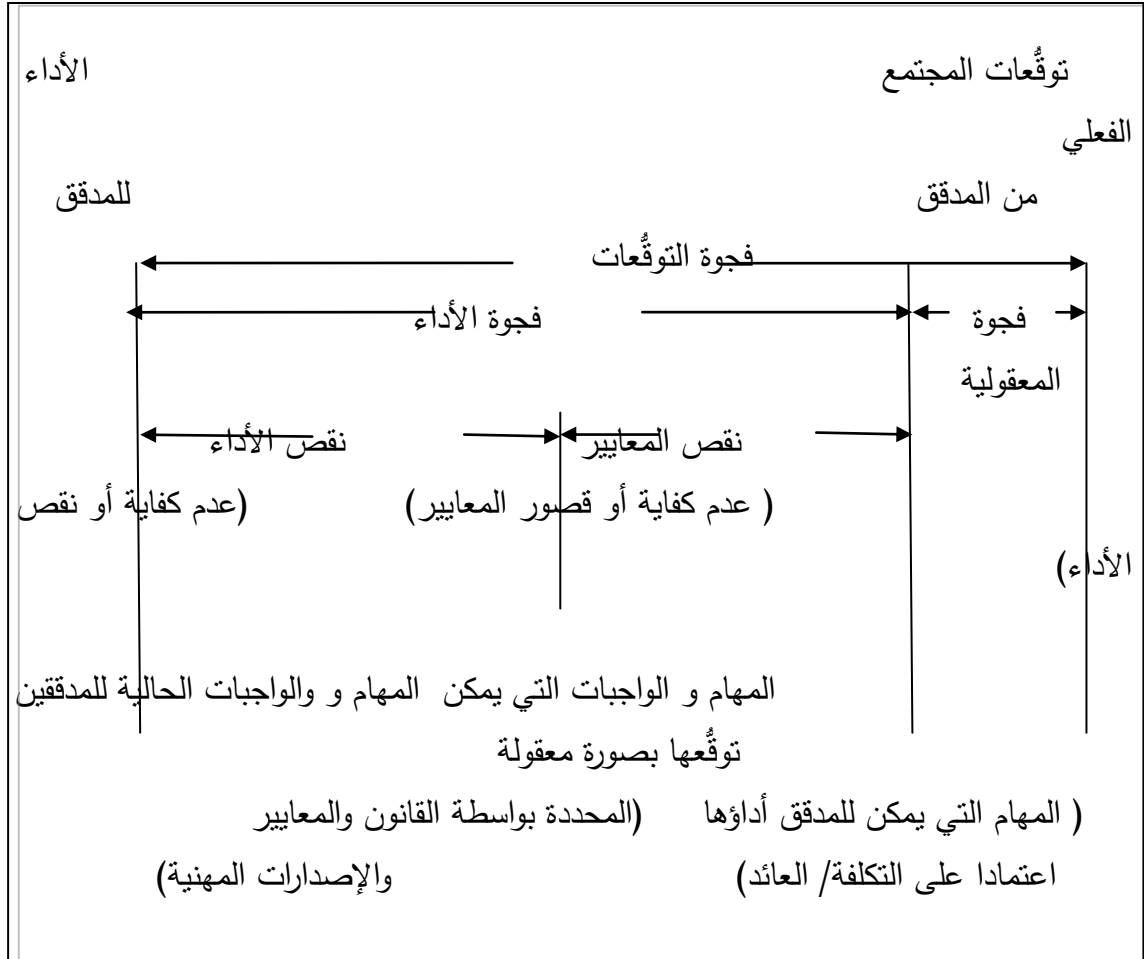
أولاً: فجوة المعقولة: تمثّل فجوة المعقولة الاختلاف بين توقّعات المجتمع، وبين مستخدمي القوائم الماليّة من مهنة التدقيق، وما يستطيع مدقق الحسابات أدائه بصورة معقولة، أي إنّ مستخدمي القوائم الماليّة يتوقّعون دوراً أكثر فعاليةً للتدقيق، مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية.

ثانياً: فجوة الأداء: تعبّر فجوة الأداء عن التباين بين ما يمكن توقّعه من أداء مدققي الحسابات بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم الماليّة المنشورة، وبين ما يتصوّره مدققو الحسابات من أدائهم الفعلي، ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى عنصرين:

أ. **فجوة نقص المعايير:** هي عبارة عن التباين في المسؤوليات التي يمكن توقّعها بشكل معقول من مدققي الحسابات، وبين مسؤوليات المدقق وفقاً لمعايير التدقيق، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية، أو قصور في معايير التدقيق.

ب. فجوة نقص الأداء: وتُعرَّفُ على أنَّها الفجوة بين مسؤوليات المدقق وفقاً لمعايير التدقيق، وبين الأداء الفعلي له، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء.

ويوضح الشكل (2) تلك المكونات كما يأتي:



الشكل (2)

هيكل مكونات فجوة التوقعات في التدقيق

المصدر (Porter, 1993)

ونظراً لتعدد مفاهيم فجوة التوقعات، فقد تعددت معها وجهات النظر من قبل الباحثين حول مكوناتها، وزيادة عن التقسيم السابق، فإنَّ هناك تقسيماً آخر، نتناول فيه كل فجوة على حدة كما يأتي (برير، 2014):

1- فجوة الاستقلال: إنَّ انحراف السلوك الفعلي للمدقق عن الاستقلال المتوقع منه وفقاً لقواعد السلوك المهني، وتوقعات المجتمع يمثل فجوة الاستقلال، ممَّا يؤدي

إلى زيادة الشك لدى مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني بأن التقرير النظيف هو المؤشر على استمرارية وازدهار المنشأة.

2- **فجوة المسؤولية:** تعبر فجوة المسؤولية عن مقدار التباين والاختلاف في مدى فهم مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني والمجتمع لواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات، مع إدراك وأداء المدقق لتلك الواجبات والمسؤوليات، ويبرز الاختلاف في مدى الالتزام بالمعايير المحددة وقدرة هذه المعايير على تحسين الأداء، ومدى إدراك وفهم المدقق، ومدى تطبيق هذه المسؤوليات والواجبات.

3- **فجوة التأهيل:** إن تزايد الشك في مدى حصول المدقق على التأهيل العلمي والعمل الكافي الذي يمكنه من اكتشاف كافة الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية من قبل المجتمع، أو مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني، والمستفيدين من الخدمات المهنية هو أحد أسباب ظهور فجوة التوقعات في التدقيق.

4- **فجوة الجودة:** تنشأ فجوة الجودة من المقدار الذي يشعر به المجتمع أو مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني في نتائج المدقق من كونها قد ظهرت عن أداء يغيب عنه الاتصال والتواصل مع الأطراف الأخرى في مهامه بالصورة التي تتوقعها الأطراف الخارجية مع قصور في برامج ومعايير الرقابة على الأداء المهني.

5- **فجوة التوصيل:** يتمثل الهدف الأساسي للرقابة على الحسابات هو توصيل نتائج الفحص والتقرير إلى مستخدمي التقارير المالية بالشكل الذي يستطيعون فهم هذه النتائج دون صعوبة، وهذا يعني أن هذه الفجوة ناشئة عن عدم فهم المستخدمين للمدقق الحسابات من خلال المعلومات المقيدة في تقديره، وذلك بسبب رداءة قناة الاتصال، وضعف التكوين للمستخدمين، والعمل بمفردات غير مفهومة للمستخدمين من قبل المدقق.

6- **فجوة عدم المعرفة:** إن عدم معرفة المستفيدين من التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لطبيعة مهنة التدقيق ومحدداتها والرغبة في الحصول

على أقصى ما يمكن من المدققين مقابل ما يدفعه لخدماتهم بمعنى تعظيم منفعته على حساب المهنة أمرا مسببا لفجوة التوقعات في التدقيق.

أسباب فجوة التوقعات

مثلا اختلفت الدراسات والأبحاث حول تحديد مفهوم محدد لفجوة التوقعات وكذلك اختلفت في تحديد مكونات هذه الفجوة، واختلفت أيضا في تحديد العوامل المسببة لوجود هذه الفجوة، وتعددت أسباب الفجوة بتعدد الدراسات التي تناولتها، وكما قدم كل من تناول موضوع الفجوة مفهوم للفجوة يعتقد أنه يعبر عن طبيعة الفجوة من وجهة نظره، كما أن أسباب الفجوة منبثقة عن هذا المفهوم الذي تبناه، وتبين أن مفاهيم الفجوة تدور حول حقيقة واحدة، وهي أن مستخدم التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني يتوقع من مدقق الحسابات مسؤوليات سواء كان باستطاعة المدقق تقديمها أم لا، وبناء على ما سبق فإن هناك أسباباً خاصة بمستخدمي القوائم المالية وأسباباً خاصة بمدققي الحسابات (غنية وزهير، 2018).

أولاً : الأسباب المتعلقة بمدققي الحسابات

1. الشك في حياد واستقلال المدققين

إن الاستقلال وأن كان لا يوجد اتفاق محدد على تعريفه بين المنظمات المهنية في مختلف أنحاء العالم إلا أن المتفق عليه هو أهميته وضرورته القصوى من أجل جودة عملية التدقيق، حيث يعدّ استقلال المدقق محور عملية التدقيق، ومبدأ أساسياً في عملية التأكيد التي يقوم بها المدقق، كما أنه يعدّ أحد معايير التدقيق المهمة ومنبع لثقة مستخدمي التقارير المالية، سواء التقليدية أم الإلكترونية، وعندما يتعرض استقلال المدقق لشك تهتز الثقة في القوائم المالية المصادق عليها، حيث إن الهدف من عملية التدقيق هو الحصول على رأي فني مستقل ومحاييد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وبالتالي عندما يكون الاستقلال محل شك من جانب المستفيدين من التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة تنشأ فجوة التوقعات (غنية وزهير، 2018).

2. نقص الكفاءة المهنية لمدققي الحسابات

يقصد بالكفاءة المهنية للمدقق "المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه المدقق من التعليم والتدريب الكافي مثل الاستقلال" (يوسف، 2011).

ومن هذا المفهوم يتبين أنه من الصعب فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال؛ لأنهما دعامتان أساسيتان للتدقيق وسببان رئيسيان في وجودها، حيث إن عدم اعتناء مدققي الحسابات بواجباتهم المهنية بكل كفاءة يتيح الفرصة لزيادة عدم الثقة فيهم من طرف مستخدمي القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني (جربوع، 2004).

حيث تعتمد الكفاءة المهنية على ثلاثة مقومات تتكامل فيما بينها (يوسف، 2011) :

- 1- الحصول على مؤهل جامعي متخصص في مجال مهنة التدقيق للدخول فيها.
- 2- لمزاولة مهنة التدقيق يجب قضاء فترة من التدريب والمران العملي.
- 3- التدريب والتعليم المهني المستمر طول فترة مزاولة مهنة التدقيق.

3. انخفاض جودة الأداء المهني

تسعى مهنة التدقيق إلى الحصول على رضا مستخدمي التقارير المالية سواء التقليدية أم المنشورة على الإنترنت من خلال تقديم هذه الخدمة في أفضل صورة وأقل تكلفة، وأن يتمتع أدائهم بالجودة المطلوبة، وإن عملية التدقيق عندما تكون غير ملائمة ينعكس ذلك على مهمة التقارير المالية؛ مما قد يلحق الضرر بالمجتمع المالي المستخدم لهذه التقارير المالية.

وهناك عوامل تؤدي إلى تقليل جودة أداء عمليات التدقيق من جانب المدققين ومن ثم زيادة عدم رضا المجتمع عن عمل هؤلاء المدققين؛ مما يعني زيادة فجوة التوقعات في التدقيق، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي (يوسف، 2011):

- 1- يقوم مدققو الحسابات بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات تدقيق جديدة أو لعدم فقد العمليات الحالية.
- 2- قبول أتعاب قليلة عن عمليات التدقيق لا تتناسب مع المجهود لأدائها، وذلك كنتيجة للمنافسة.

3- تأدية خدمات أخرى لعملاء التدقيق بأتعاب قليلة؛ للحصول على رضا هؤلاء العملاء، وضمان تجديد تعيينهم سنوياً.

4- اتباع سلوك متساهل مع المستفيدين من التقارير المالية، سواء التقليدية أم الإلكترونية عند إدراك مدقي الحسابات بأنّ المستفيدين غير راضين عن دورهم.

5- زيادة عمليات الاندماج بين مكاتب التدقيق الكبرى للحصول على عمليات تدقيق كبيرة؛ مما يضع ضغوطاً كثيرة على مهنة التدقيق .

4. قصور معايير التدقيق والتقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع

إن عدم الإفصاح الكافي في التقارير المالية عن جميع المعلومات التي يتوقعها مستخدمو التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني يساعد على زيادة فجوة التوقعات، وإنه رغم إصدار العديد من المعايير المتعلقة بفجوة التوقعات من طرف المنظمات المنظمة للمهنة إلا أنه لا يزال ناقصاً مقارنة مع تزايد احتياجات المجتمع من مهنة التدقيق، ويشمل القصور في مجالات معينة كمسؤولية المدقق عن الحصول على إقرارات من الإدارة، مفادها أنّ تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير مناسب على الموقع الإلكتروني للشركة، وكذلك يتأكد المدقق من أنّ المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على الموقع الإلكتروني الخاص للشركة (حنان، 2016) .

يعد إعداد وإصدار تقرير المدقق الخارجي الخطوة الأخيرة في عملية التدقيق وهو وثيقة مكتوبة تصدر من مدقق الحسابات تتضمن رأيه المهني المستقل بخصوص الأداء المالي للشركة عن فترة زمنية معينة، ومن ثم فإن هذا التقرير وسيلة إيصال ونقل البيانات والمعلومات والنتائج بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى الجهات المستفيدة من التقارير المالية، فالانتقادات الموجهة إلى المهنة كثيرة ويرجع ذلك لعدم تحقيق الأهداف المتوقعة تحقيقها من تقرير المدقق، ولا شك فإن اختلاف طبيعة التقارير المالية التقليدية عن مثيلتها الإلكترونية سوف يتطلب ذلك اختلاف في طبيعة التدقيق لهذه القوائم المالية، ويتطلب مدقق حسابات مؤهلاً للتدقيق الإلكتروني، وبالرغم من الفوائد العديدة للنشر الإلكتروني لتقارير المالية هناك أيضاً العديد من المخاطر،

فمن هذه الفوائد تقدم حلول للشكل الورقي للتقارير، وبالتالي تقليل التكلفة والتوقيت ومحتوى وطريقة عرض هذه التقارير، ومن المخاطر المترتبة على نشر التقارير المالية على الموقع الإلكتروني تغييرها بسهولة دون ترك أي أثر خصوصاً إذا ما كان الموقع الإلكتروني للشركة مرتبطاً بقواعد البيانات الأساسية الخاصة بها، كما وتسمح تكنولوجيا الإنترنت للشركات بإمكانية الربط بين معلومات خضعت للتدقيق، ومعلومات أخرى لم تخضع للتدقيق، وهو ما يحدث فجوة يمكن استخدامها في تقليل جودة المعلومات المنشورة على الإنترنت، وهذه المخاطر انعكست على مدقق الحسابات من حيث إمكانية التلاعب بتقريره؛ مما ينتج عنه تضليل للمستفيد من التقارير المالية المنشورة على الإنترنت (يوسف، 2011).

ثانياً: أسباب متعلقة بمستخدمي التقارير المالية

1. نقص الثقافة عن الإطار المفاهيمي للمحاسبة والتدقيق لدى المستخدمين

إن عدم إلمام المستفيدين من التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني بالمفاهيم والمبادئ والفروض المحاسبية، وكذلك عدم الإدراك والإلمام بمفهوم التدقيق وأهدافه من قبل المستخدمين يؤدي إلى المزيد من التوقعات المبالغ في حول الأعمال المدركة والفعالية لمدقق الحسابات؛ مما يزيد من اتساع فجوة التوقعات في مهنة التدقيق (حنان، 2016).

2. الاختلاف في تفسير معنى ومحتوى التقارير المدققة

إن المفاهيم المستخدمة في التقارير المالية، سواء الورقية أم الإلكترونية يكتنفها نوع من الغموض والجدل حول معانيها، فالمستخدمون للتقارير المالية يمكن أن يعتمدوا على تفسيرات مختلفة لهذه المصطلحات؛ مما قد يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات.

3. توقع مستخدم القوائم المالية أن مدقق الحسابات مسؤول عن إعداد القوائم

المالية ومسؤول عن اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والتصرفات غير القانونية

تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على عاتق الإدارة، في ظل ما يمليه تشريع المبادئ المحاسبية، وإن مدقق الحسابات مسؤول عن فحص التقارير، وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية محل التدقيق من حيث عدالتها، وعدم احتوائها على أخطاء

مادية أو مخالفات، وهو غير مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب والتصرفات غير القانونية (حنان، 2016).

خصائص فجوة التوقعات في التدقيق

إن خصائص فجوة التوقعات تتمثل في الآتي (عبيد وآخرون، 2007):
أ. تعدُّ فجوة التوقعات في التدقيق فائض طلب مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني على خدمات ومسؤوليات مدققي الحسابات.
ب. تعدُّ فجوة التوقعات في التدقيق غير ساكنة (ديناميكية) بطبيعتها؛ لأنها محددة بمتغيرين هما: طلب مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني، وعرض خدمات مدققي الحسابات.

ج. فجوة التوقعات ضارة بمهنة التدقيق والمستخدم بالنسبة للمهنة هنالك قصور في عرض خدمات ومسؤوليات مدقق الحسابات كماً ونوعاً، وبالنسبة للمستخدم تؤدي إلى فقدان درجة الثقة والإعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لإتخاذ القرارات.

التقارير المالية على الإنترنت

إنَّ عملية إيصال المعلومات لمستخدميها تعدُّ من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ولتحقيق ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عدة معايير تحدد القواعد والسياسات المحاسبية في إفصاح المنشآت عن المعلومات الاقتصادية والمحاسبية، تقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية في الصحف اليومية حال انتهاء الفترة الزمنية المحددة مثل: التقارير نصف السنوية أو السنوية، وبحدوث التطور المتزايد في قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصال في شتى مجالاته ومن ضمنها شبكة الإنترنت.

اتجهت الشركات للإفصاح عن تقاريرها المالية وغير المالية على شبكة الإنترنت سواء على مواقعها الخاصة بها أم على مواقع البورصات في الدول التي تتبع لها هذه الشركات (المطيري، 2012).

وقد أصبحت شبكة الإنترنت إحدى أكثر مصادر المعلومات استخداماً والعديد من الشركات الآن تفصح عن كل معلوماتها المالية أو جزء منها على مواقعها الخاصة بها (Hindi and Rich, 2012).

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة رئيسة لنشر تقارير الشركات للمستخدمين لهذه التقارير المالية (Rowbottom and Lymer, 2009).

لقد عرف (Hunter and Smith, 2009) الإفصاح على الإنترنت بأنه "استخدام مواقع الشركة في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة". وعرفه (Almilia and Budisusetyo, 2008) بأنه "استخدام مواقع الشركات للإفصاح عن المعلومات المالية والتجارية للشركات".

ويمكن توضيح الإفصاح الإلكتروني على أنه قيام الشركة باستخدام موقعها الإلكتروني لنشر المعلومات المالية، وغير المالية عن كل فترة زمنية بشكل سنوي أو نصف سنوي، وتحديث هذه المعلومات بشكل مستمر على موقعها الإلكتروني.

مزايا الإفصاح على الإنترنت

هناك العديد من المزايا لقيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات على الإنترنت مقارنة بطرق الإفصاح التقليدية المتمثلة بالتقارير المالية الورقية:

أ. **من وجهة نظر الشركة:** يتم تحميل تكاليف الطباعة والاتصال للمستخدم لهذه التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني، كما أنه يقلل من عدد طلبات المعلومات الروتينية للمستثمرين، وأصحاب المصالح.

ب. **من وجهة نظر المستخدم:** فإن المزايا الرئيسة للإفصاح على الإنترنت هي أن البيانات يمكن أن تكون متاحة للمستخدمين بسرعة، وبشكل منصف ويمكنهم تخزينها ومعالجتها إلكترونياً، في الوقت الذي يحتاجونها فيه (Rowbottom and Lymer, 2009).

وقد لخص (Scott and Jackson, 2002) المزايا الرئيسة لاستخدام الإنترنت للإفصاح الإلكتروني:

1-تحقق التّقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني تخفيضاً لتكاليف توزيع المعلومات، حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حال اتّباع التّقارير الماليّة الورقية فضلاً عن اقتصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك التّقارير .

2-تمثل التّقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني أداة انتشار بالنسبة للشركة، فهي موجهة لعدد غير محدود من المستخدمين، وتعمل على جذب العديد من المستثمرين، ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الدولي أيضاً، وهو الأمر الذي يحقق للشركة الانتشار.

3-من خلال التّقارير الماليّة المنشورة يتم تحسين ما تم الإفصاح عنه في التّقارير الماليّة الورقية، سواء من حيث كمّ أم المعلومات المفصّل عنها أم من حيث نوعها، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعاً للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية.

4-تحسين إمكانية الوصول للتقارير الماليّة المنشورة على الموقع الإلكتروني من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل، إذ تسمح بالوصول إليها من خلال روابط من مواقع أخرى مثل الأسواق الماليّة والبورصات.

5-التّقارير الماليّة المنشورة على الموقع الإلكتروني تمكن المستخدمين من أن يحملوا المعلومات على حساباتهم الشخصية وإجراء التحليلات الخاصة بهم وهذا يصعب تحقيقه في التّقارير الماليّة الورقية.

6-التّقارير الماليّة المنشورة على الإنترنت تخفض استهلاك الطاقة والورق والحبر وتجنب الهدر جراء نسخ زائد من التّقارير الماليّة الورقية.

دور ومسؤولية مدققي الحسابات تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم الماليّة

لقد أثّرت العديد من التساؤلات حول موقف مهنة التدقيق والمتمثلة بمدقق الحسابات، ومن تلك التحديات التي صاحبت الإفصاح الإلكتروني للقوائم الماليّة حيث بدأت العديد من الدول تدرك خطورة التحديات التي تفرضها بيئة الإفصاح الإلكتروني، وللدرد على تلك التساؤلات، سارع أكاديميو المحاسبة، وكذلك المنظمات المهنية التي تهتمّ بشؤون المحاسبة والتدقيق إلى وضع أطر مقترحة لنطاق مسؤوليات وواجبات

مدقق الحسابات، في ظل بيئة الإفصاح الإلكتروني فضلاً عن إصدار مجموعة من الإرشادات المهنية في محاولة لتحديد موقف مدقق الحسابات من المعلومات المالية التي يتضمنها الموقع الإلكتروني للشركة موضع التدقيق ويتفق أكاديميو المحاسبة على أن مسؤولية مدقق الحسابات في ظل بيئة الإفصاح الإلكتروني تتمثل بالآتي (فودة، 2002):

1- المسؤولية عن سلامة وأمن المعلومات على شبكة الإنترنت

لا يتحمل مدقق الحسابات أية مسؤولية عن سلامة، وأمن الموقع الإلكتروني للشركة موضع التدقيق، وإنما تعدُّ إدارة الشركة مسؤولة عن ذلك، ويجب على المدقق التحقق من أن الشركة تقوم بتصميم الوسائل الرقابية الفعالة التي تكفل أمن وسلامة وحداثة المعلومات .

2- مسؤولية مدقق الحسابات على القوائم المالية التي تم تدقيقها والتقرير المالي المرفق بها

يتحقق مدقق الحسابات من أن القوائم المالية التي تم تدقيقها والتقرير المالي المرفق بها، والموجودة على الموقع الإلكتروني للشركة موضع التدقيق مطابقان تماماً للنسخ التي قام باعتمادها دون تحريف أو تغيير، وكذلك عليه التأكد من استخدام الشركة للوسائل التكنولوجية المناسبة في حالة انتقاله خارج حدود القوائم المالية التي تم تدقيقها، كما يتعين عليه أخذ التعهدات المناسبة من إدارة الشركة بعدم إساءة استخدام تقريره على الموقع الإلكتروني بأي صورة من الصور .

3- المسؤولية عن المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية

مدقق الحسابات يتحمل مسؤولية محدودة عن مصداقية المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية، وذلك من خلال الإطلاع عليها، وليس تدقيقها لتحديد مدى اتساق تلك المعلومات مع معلومات القوائم المالية التي تم تدقيقها، وأنه لا يوجد أي تعارض بينهما بما يخل بمصداقية القوائم المالية.

4- المسؤولية عن التحديث الفوري للقوائم المالية

هنا يلاحظ اختلاف الأكاديميين على استمرارية مسؤولية مدقق الحسابات في الوقوف على كافة التغيرات التي تطرأ على محتويات الموقع من المعلومات، ففي حين

يرى بعضهم استمرارية تلك المسؤولية، إلا أنّ بعضهم الآخر، وهم الأغلبية يرون ضرورة تحديد الفترة الزمنية التي تتوقف عندها مسؤولية مدقق الحسابات، وذلك من تاريخ إصدار التقرير إلى حين انعقاد اجتماع الهيئة العامة، وإنّ هذا الرأي هو الرأي الأرجح؛ لأنّه يصعب ترك مسؤولية مدقق الحسابات ممتدة ومستمرة دون تحديد نقطة زمنية لها، حتى لا تشكل تلك المسؤولية أعباء على مدقق الحسابات.

2.2 الدّراسات السابقة

أ- الدّراسات العربية

دراسة (محمد، 2019): "أثر الإفصاح عن التّقارير الماليّة المرحليّة على تضيق فجوة التّوقّعات في البنوك التجاريّة الأردنيّة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين".

هدفت الدّراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن التّقارير الماليّة المرحليّة على تضيق فجوة التّوقّعات في البنوك التجاريّة الأردنيّة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة ورّعت على عينة الدّراسة، وتكون مجتمع الدّراسة من المحاسبين القانونيين العاملين في الشّركات التي تدقق في البنوك التجاريّة الأردنيّة حيث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي .

ومن أهم النتائج وجود أثر إيجابي للأفصاح عن التّقارير الماليّة المرحليّة بجميع أبعادها (محتويات التّقارير الماليّة المرحليّة، الايضاحات التفسيرية المختارة، الاعتراف والقياس حسب التّقارير الماليّة المرحليّة) على تضيق فجوة التّوقّعات.

دراسة (رضا، 2018): "مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشّركات في تضيق التّوقّعات في بيئة المراجعة الجزائريّة (دراسة استقصائيّة)".

هدفت الدّراسة إلى التعرف على مدى تأثير مبادئ نظام حوكمة الشّركات في تضيق فجوة التّوقّعات، ومعرفة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الجزائريّة عند تطبيق نظام حوكمة الشّركات، ومعرفة واقع فجوة التّوقّعات في الجزائر وأسبابها، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي، ولتحقيق هدف الدّراسة، تم توزيع استبانة على

عينة الدراسة، حيث يتكون مجتمع الدراسة من المدققين القانونيين والمدققين الداخليين العاملين في بعض المؤسسات العامة والخاصة.

ومن أهم النتائج أنَّ الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل فعَّال في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية.

دراسة (عبد الرحيم، 2017): "دور المراجعة المشتركة في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التدقيق المشترك ومداخل استخدامه والتعرف على دور التدقيق المشترك في تضيق كلٍّ من فجوة الأداء، وفجوة الالتزام وفجوة التقرير، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في التدقيق بمكاتب التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: للتدقيق المشترك دور في تقليل فجوة الأداء في التدقيق لدى العاملين في مكاتب التدقيق في السودان، وكما أنَّها تساهم في تقليل فجوة المسؤولية في التدقيق في مكاتب التدقيق، تقوم مكاتب التدقيق من التأكد من أسلوب صياغة التقرير وقدرته على توصيل المعلومات بصورة جيدة لمستخدمي القوائم المالية.

دراسة (المطيري، 2017): "مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقعات لعملية تدقيق الحسابات: من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونية في دولة الكويت".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقعات لعملية تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في دولة الكويت، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم استخدام تحليل الارتباط في اختبار الفرضيات.

ومن أهم نتائج الدراسة أنَّ معايير العمل الميداني (معيار الإشراف والتخطيط، ومعيار تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومعيار كفاية أدلة الإثبات) تساهم في تقليص فجوة التوقعات لعملية تدقيق الحسابات في دولة الكويت وبدرجة مرتفعة.

دراسة (العبيدي، 2016): "العوامل التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين، وطرق تضيق تلك الفجوة".

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل التي تؤدي إلى حدوث فجوة التوقعات بين أداء المدققين الخارجيين وبين مستخدمي المعلومات المحاسبية، وإيجاد الطرق التي من شأنها أن تضيق فجوة التوقعات لمستخدمي المعلومات المحاسبية أداء المدققين، ويتكون مجتمع الدراسة من المدققين العاملين في ديوان الرقابة المالي العراقي والمستفيدين من المعلومات المحاسبية استخدم الباحث الأساليب الإحصائية المتمثلة بالأسلوب الإحصائي الوصفي واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار (T) للعينات المستقلة.

ومن أهم نتائج الدراسة صعوبة التنسيق والاتصال بين مدقي الحسابات وبين مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ مما يعني أن معظم مستخدمي المعلومات المحاسبية ليس لديهم دراية بالمبادئ المحاسبية وبمعايير التدقيق.

دراسة (حنان، 2016): "تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في بيئة المحاسبة الجزائرية (دراسة عينة من مجتمع مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات)".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح سبل وطرق القضاء على مشكلة فجوة التوقعات إلى أدنى حد ممكن، وتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة التدقيق ومستخدمي خدمات التدقيق، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يُعد كل من التأهيل العلمي والخبرة العملية لمدقق الحسابات، وإلمامه بمعايير التدقيق المتعارف عليها من الأطر المهمة في تعزيز ثقة المستخدمين، ورفع أداء المدقق وكفاءة عملية التدقيق، ووجود فجوة توقعات بين مستخدمي القوائم المالية وبين مدقي الحسابات، تعود إلى نقص في الكفاءة المهنية عند المدقق، وعدم الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

دراسة (أمين، 2015): "مدى تأثير جودة المراجعة في فجوة التوقعات بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لأراء المراجعين الخارجيين)".

هدفت الدراسة إلى محاولة تضيق فجوة التوقعات في التدقيق عن طريق جودة التدقيق، وكان تحقيقها لهذا الهدف من خلال التعرف على المفاهيم الخاصة بجودة التدقيق ومعرفة العناصر والعوامل التي تؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات، وبيان مدى استجابة المدقق لمتطلبات وتوقعات مستخدمي القوائم المالية، وتم حصر مجتمع الدراسة في فئتين: استبانة شملت فئة المهنيين (المحاسبين، ومدقي الحسابات)، واستبانة لفئة الأكاديميين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود اهتمام كبير من المنظمات المهنية، والمجمعات العلمية لحصر أهم مقترحات تضيق فجوة التوقعات في التدقيق، والعمل على تطبيق أفضل المقترحات، وقصور القوانين المنظمة لمهنة التدقيق، وضعف أداء المدققين والمنظمات المهنية، وجهل المستخدمين المستفيدين من خدمات مهنة التدقيق بأهم المفاهيم التي تستخدمها مهنة التدقيق والتي تساعد في الزيادة من حجم توقعاتهم غير المقبولة.

دراسة (مزياني، 2015): "أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق".

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة فجوة التوقعات بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق، وهدفت إلى تحديد الأسباب العامة لهذه الظاهرة، وآثارها وتقديم الحلول الممكنة لتقليل الفجوة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى أهم ما كتب حول فجوة التوقعات في التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق موجودة في مختلف دول العالم وبدرجات متفاوتة، كما توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدقي الحسابات تفسير البيانات المالية وتنفيذ بعض إجراءات التدقيق؛ لتحديد الأعمال غير المشروعة، وحالات الغش الممكنة التي ترتكبها الإدارة بالإضافة لدورهم التقليدي في التعبير عن آرائهم حول عدالة القوائم المالية؛ لمساعدتهم في تقييم جدوى الاستثمار، وبينت الدراسة أن أهم أسباب فجوة التوقعات في التدقيق الجهل في كل من عملية التدقيق واستقلالية المدقق، والجهل لدى

المجتمع عن دور المدقق ومسؤولياته، ومن أجل تقليل فجوة التوقعات في التدقيق يلزم الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة تطوير معايير التدقيق بما يتوافق مع المتطلبات والظروف المستجدة، وتنمية السلوك المهني القويم لممارسي مهنة التدقيق.

دراسة (برير، 2014): "جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات".

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم جودة التدقيق، ومفهوم فجوة التوقعات في التدقيق، وبيان دور وسائل تحسين عملية التدقيق في محاولة تضييق تلك الفجوة، اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي لغرض جمع البيانات ميدانياً، وشملت عينة الدراسة فئة مدققي الحسابات، وخبراء المحاسبة، وفئة مستخدمي التقارير المالية. ومن أهم نتائج الدراسة أن الالتزام بمعايير التدقيق وتفعيل مسؤوليات المدقق، وتفعيل دور لجان التدقيق، وإعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية يساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

دراسة (محمد، 2013): "جودة المراجعة ودورها في الحد من فجوة التوقعات (دراسة ميدانية على قطاع المراجعة في السودان)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات والتي هي من أهم القضايا التي تواجه مهنة التدقيق؛ مما يزيد من الحاجة إلى النهوض بالمهنة، وتحسين أدائها واعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة توجد مجموعتان أساسيتان من فجوات التدقيق إحداها مجموعة الفجوات المرتبطة بمدققي الحسابات وتشمل (فجوة أداء المدقق وفجوة استقلال المدقق وفجوة تقرير المدقق)، والثانية مجموعة الفجوات المرتبطة بالبيئة الخارجية للمدقق وتشمل: (فجوة المعقولية وفجوة معايير التدقيق وفجوة المسؤولية القانونية)، وتبين أن الفجوات المرتبطة بمدققي الحسابات تعود لأسباب ترتبط بالأداء غير الكفؤ للمدققين؛ بسبب نقص الكفاءة المهنية والتقصير في أداء المهام طبقاً للمعايير المتعارف عليها، أو الانحراف السلوكي الفعلي للمدقق طبقاً لقواعد السلوك المهني المعروفة، وأن الفجوات المرتبطة بالبيئة الخارجية للتدقيق تعود

لأسباب تتعلق بالتوقعات غير المعقولة لمستخدمي القوائم المالية أو القصور في معايير التدقيق، أو لتضارب القوانين والمعايير على المستوى الدولي. دراسة (دراغمة، 2011): "أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات التدقيق في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد بنية فجوة التوقعات غير المعقولة في فلسطين حول مسؤوليات مدقق الحسابات، وحول أهداف التدقيق والمنفعة منه، وحول المهنة بشكل عام من خلال استقصاء آراء مستخدمي البيانات المالية في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانة على عينة مستخدمي البيانات المالية في الداخل و الخارج، وقد تم استخدام الاحصاء الوصفي، واختبارات، والاختبارات اللامعلمية (Kruskal-Wallis) لأغراض التحليل.

كان من أهم نتائج الدراسة أنّ فجوة التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية موجودة في فلسطين حول مسؤوليات مدقق الحسابات، ومنافع وأهداف التدقيق، وبعض القضايا المرتبطة بالمهنة بشكل عام، ووجد أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في متوسط آراء المستجيبين فيما يرتبط ببنية فجوة التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية.

ب- الدراسات الأجنبية

دراسة (Chowdhury & Shikdar, 2018):

Reducing the audit expectation gap: A model of Bangladesh perspective

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تقلل من فجوة التوقعات في التدقيق وتشمل هذه العوامل فهم مهنة التدقيق، والتوسع في تقرير المدقق، وتنظيم مهنة التدقيق، وتوضيح دور لجان التدقيق، وتحسين معايير التدقيق، حيث تم توزيع استبانة على مجتمع الدراسة الذي يتكون من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في تخصص المحاسبة والتدقيق، ومحاسبين قانونيين ممارسين للمهنة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ العوامل التي تم تحديدها تقلل من فجوة التوقعات بشكل كبير، وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة التدقيق، وتدقيق الحسابات.

دراسة: (Salehi, 2016):

A new approach to Quantifying audit expectation gap measuring expectation gap

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فجوة التوقعات حول مسؤولية التدقيق وقياس فجوة التوقعات في إيران، وتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات والمستثمرين، واستخدم الباحث اختبار الإحصاءات غير المعلمية. ومن أهم النتائج أنه يوجد فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين.

دراسة (Fisher & Naylor, 2016):

Corporate reporting on the Internet and the expectations gap: new face of an old problem

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في وجود وطبيعة فجوة التوقعات التي قد تنشأ فيما يرتبط بدور ومسؤوليات مدقق الحسابات تجاه التقارير المالية المشورة على الانترنت فيما يتعلق البيان الرئيس الذي يتناول مسؤوليات مراجعي الحسابات ذات الصلة في نيوزيلندا هو AGS 1003 في قضايا التدقيق المرتبطة بالعرض الإلكتروني للبيانات المالية وقضايا أخرى حددها الباحثين، ويناقش AGS 1003، عدة أمور هي: دور مدقق الحسابات ومسؤولياته فيما يرتبط بالبيانات المالية الإلكترونية قبل النشر الإلكتروني وبعده، وتأثيرات التقارير المالية على الإنترنت على تقرير المدقق، ورسائل التدقيق الأخرى.

وقد استخدم الباحث استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من المدققين والمحللين والوسطاء والمحاسبين، وغيرهم من المستخدمين في نيوزيلندا، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو: وجود فجوة التوقعات بين المدققين، وبين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالعرض الإلكتروني للبيانات المالية على الانترنت، وقد أوصى الباحثين بضرورة تحديد المسؤوليات التي تساهم في الأداء المتميز وفي المعايير المحددة، وفي التوقعات غير المعقولة التي تكون هذه الفجوة.

دراسة (Alqtaish, 2014) :

The factor affecting in narrowing the audit expectation gap from the view point of the investors in Jordan”

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة فجوة التوقعات في التدقيق، وتحليل العوامل التي قد تؤثر في تصنيف فجوة التوقعات في التدقيق من جهة نظر المستثمر في الأردن، واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من المستثمرين في الأوراق المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ العوامل التي تؤثر على فجوة التوقعات في التدقيق هي: كفاءة المدقق، ورعايته المهنية، ومسؤولية المدقق عن الأرقام المحاسبية المعتمدة، والتحقق من مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتحسين التواصل مع مستخدمي القوائم المالية، والتزام المدقق بالنزاهة والأمانة، واستقلال المدققين.

دراسة (Ruhnke & Schmidt, 2014) :

The audit expectation gap: existence, causes, and the impact of changes

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب فجوة التوقعات، وتأثير المتغيرات المقترحة على نظام التدقيق باستخدام نهج مختلف، والنهج الحالي يبيّن أنّ من أسباب فجوة التوقعات فشل الجمهور ووضعي المعايير والمدققين، وقد تمّ الاعتماد على استبانة أُعدت لهذا الغرض وأجريت في ألمانيا.

بيّنت النتائج أنّ الجمهور لديه توقعات مبالغ فيها لمسؤوليات مدققي الحسابات تحت المعايير الحالية، ومن الأسباب الأخرى لفجوة التوقعات في التدقيق عدم قدرة الجمهور على تقييم أداء مراجعي الحسابات، والقصور في أداء المدققين، وأنهم ليسوا على دراية كاملة بمسؤولياتهم، ومن العوامل المؤدية إلى تضيق فجوة التوقعات في التدقيق موثوقية محتوى المعلومات في التدقيق، وكذلك تقليل حالات عدم اليقين في التقديرات المحاسبية.

دراسة (Kamau, 2013)

Determinants of Audit Expectation Gap: Evidence from Limited Companies in Kenya

يتمثل دور المدقق في تقديم ضمان موضوعي، فيما إذا كانت دفاتر الحسابات والبيانات المالية الناتجة تمثل وجهة نظر حقيقية، وعادلة لدى عامة المستخدمين وعلى وجه الخصوص المستفيدون من المعلومات المحاسبية، وتمثل توقعات كبيرة من المدقق بالمقارنة مع دور المدقق الفعلي؛ مما يؤدي إلى حدوث فجوة في توقعات التدقيق، وجمع الباحث بيانات من شركات التدقيق في كينيا، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الانحدار والارتباط الخطي المتعدد بهدف اختبار الفرضيات وإيجاد استنتاجات حول مُحدّدات فجوة توقّع التدقيق بين الشركات في كينيا، ووجدت الدراسة أنّ بعض العوامل أثّرت بشكل كبير على فجوة توقّعات التدقيق بين الشركات في كينيا.

دراسة (Salehi, 2011) :

Audit expectation gap: Concept, nature and trace

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاتجاهات المختلفة بموضوع فجوة التوقعات في التدقيق من خلال تعريف هذه الفجوة وأسبابها، وآثارها بصفاتها ظاهرة غير جديدة في أدبيات المحاسبة والتدقيق، وتوصل الباحث إلى أنّ هذا النوع من الفجوة يجب أن يتقلص بواسطة المدقق نفسه، وذلك بتطوير مسؤوليات المدقق، وتنقيف المستخدمين، وإيجاد معايير جديدة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية، واختبار (T) للعينة الواحدة، واختبار (T) للعينات المستقلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ تقليل هذه الفجوة يتم عن طريق تعليم، وتنقيف المدققين في المعاهد والجامعات؛ لتقليل مستوى الفجوة، وتحسين مستوياته الرقابية.

دراسة (Turel, 2010) :

The expectation gap in internet financial reporting : evidence from an emerging capital market

هدفت الى دراسة مستوى التقارير المالية على الانترنت في تركيا ومعرفة فجوة التوقعات في التقارير المالية على الانترنت تشير فجوة التوقع الى الفرق بين ما يعتبره مستخدمو التقارير المالية مهما وبين ما تكشفه الشركة فعليا ومن أهم النتائج وجود

فجوة التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية وما تقدمه الشركات فعليا في البيان المالي.

دراسة (Ismail & Sobhy, 2009):

Determinants of auditors' perceptions of the work needed in the audit of internet-based financial reports in Egypt

هدفت الدراسة الى تكوين اختبار اطار من العوامل التي قد تؤثر على تصورات مدقي الحسابات للعمل اللازم لتدقيق التقارير المالية على الانترنت، تم تصميم استبيان حول ممارسات مدقي الحسابات في مصر عام 2009 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ارتباط بين تصورات مدقي الحسابات لتدقيق التقارير المالية على الانترنت والعوامل التالية: معرفة مدقي الحسابات بالمخاطر الكامنة في الابلاغ على الانترنت وأنظمة الجودة ومدة التدقيق واحتياجات المستخدم من المعلومات المالية وبيئة التشريعات.

3.2 ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي

من خلال عملية تحليل الدراسات السابقة، تم الاستفادة من هذه الدراسات من خلال المساهمة في بناء وتعزيز الخلفية النظرية للدراسة حول موضوع فجوة التوقعات في التدقيق، هذه الفجوة التي ساهمت في بناء الإطار النظري لهذه الدراسة. وإن مراجعة الأدبيات السابقة ساهم في تحديد وتوضيح منهجية الدراسة، وطرق قياس فجوة التوقعات في التدقيق.

كما أن الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة الأمر الذي يقلل من الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها وأيضا إختلاف الأهداف والعينة والنتائج التي اعتمدتها وعلية تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاوائل التي تتطرق الى معرفة أثر فجوة الأداء على استخدام التقارير المالية على الانترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الاردن ، إذ تم إجراء هذه الدراسة التي تناولت عدة مسؤوليات لمدقي الحسابات؛ لمعرفة الفجوة بين ما يقوم به مدقق الحسابات من تقييم لأعمال تدقيقية يجريها على التقارير

الماليّة المنشورة على الإنترنت، ومدى تقييم أداء هذه الأعمال من وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين، ومدى تأثيرها على استخدام المعلومات المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني في ترشيد قراراتهم الإستثمارية في القطاع المالي.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة من حيث الطرق والجراءات المعتمدة في هذه الدراسة، ويتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات وأداة الدراسة (الاستبانة) والأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة وإختبارات الاستبانة المختلفة مثل إختبار ثبات الاستبانة وصدق أداة الدراسة وبيان الخصائص الديمغرافية للمستجيبين.

1.3 منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة محوراً أساسياً يتم بوساطتها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة ويتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج التي تحقق الأهداف التي تسعى لها الدراسة، وبناءً على طبيعة الدراسة الحالية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ من خلال المنهج الوصفي تم دراسة ظاهرة فجوة التوقعات في التدقيق للبيانات المالية المنشورة على الانترنت وصفها وصفاً دقيقاً من خلال بيان المتوسطات بين استجابات عينتي مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين. أما المنهج التحليلي فقد تم توظيفه لبيان أثر فجوة توقعات الأداء في التدقيق على مدى استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين، مدققي الحسابات والبالغ عددهم (425) لسنة 2019 والمستثمرين المؤسسيين في القطاع المالي، وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين استهداف مدراء المحافظ الاستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وقد تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على هاتين الفئتين بطريقة عشوائية وقد تم توزيع 162 استبانة، منها 107 استبانة على المدققين القانونيين في الاردن و55 استبانة على مدراء المحافظ الاستثمارية وقد تم إسترداد 122 استبانة

صالحة للتحليل من أصل 162 التي تم توزيعها بنسبة إسترداد 75.3%. حيث تم استرداد 93 (86.7% نسبة الاسترداد) استبانة صالحة للتحليل من عينة المدققين القانونيين و29 استبانة صالحة (52.7% نسبة الاسترداد) من مدراء المحافظ الاستثمارية. وقد يعود السبب في التفاوت في نسبة التوزيع والاسترداد بين عينتي الدراسة الى اختلاف العدد وطبيعة العمل بينهم بالإضافة الى صعوبة التواصل مع مدراء المحافظ الاستثمارية في الاردن. والجدول التالي رقم (1) يبين توزيع افراد عينة الدراسة حيث يظهر أن عدد المستثمرين المؤسسيين 29 فردا ونسبة مئوية 23.8% وأما عدد العاملين في تدقيق الحسابات فقد كان عددهم 93 فردا ونسبة مئوية 76.2%.

جدول (1)

التوزيع النسبي لأفراد العينتين حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرارات	النسبة المئوية
المستثمر المؤسسي	29	23.8%
مدقق الحسابات	93	76.2%
المجموع	122	100%

3.3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والمتمثلة بمعرفة أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت للقطاع المالي المدرج في بورصة عمان، فقد تم الاستعانة بالإستبانة المستخدمة من قبل الباحثين (Fisher & Naylor, 2016) وذلك للتعرف على مدى وجود فجوة التوقعات (المعقولة والأداء) بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين، وقد قامت الباحثة بإضافة جزء في استبانة المستثمرين المؤسسيين للإستيضاح في مدى استخدامهم للبيانات المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للقطاع المالي.

وتتكون الإستبانة من الأقسام التالية:

أولاً: القسم الاول ويتعلق بالخصائص الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة

ثانياً: القسم الثاني ويتعلق بمسؤوليات المدقق تجاه المعلومات المالية والغير مالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني، ويتفرع من هذا القسم جزأين وهما (المسؤوليات المدركة لمدقق الحسابات) وهذه الفقرات تعبر عن فجوة المعقولية، وأما الجزء الآخر (يشمل تقييم أداء مدقق الحسابات على المسؤوليات المدركة) وهذه الفقرات تعبر عن فجوة الأداء.

ثالثاً: القسم الثالث ويتضمن سؤالاً يتعلق بمدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وهذا السؤال موجه فقط لعينة المستثمرين المؤسسيين.

وقد تم الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتقييم العبارات المتعلقة بمحاور الدراسة، وتم الإعتماد على مستويات التقييم كما يلي :

جدول (2)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

لا أوافق بشدة	لا اوافق	حيادي	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

يتم معالجة مقياس ليكرت رياضياً وفق المعادلة الرياضية التالية $(1-5)/3=$

1.33

وبالتالي فإن درجات الأهمية تكون كما يلي:

$$1.33 + 1 = 2.33 \text{ المستوى المتدني (1-2.33)}$$

$$1.33 + 2.33 = 3.66 \text{ المستوى المتوسط (2.34-3.66)}$$

$$1.33 + 3.66 = 5 \text{ المستوى المرتفع (3.67-5)}$$

الجدول رقم (3)

معالجة مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
2.33-1.00	متدنية
3.66-2.34	متوسطة
5.00-3.67	مرتفعة

4.3 مصادر جمع البيانات

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية وهي عبارة عن البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة عبر أداة الدراسة (الإستبانة).

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة

إستخدمت الباحثة عدة أساليب إحصائية لغاية تحقيق أهداف هذه الدراسة مثل:

- 1- معامل الثبات كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة.
- 2- المتوسطات الحسابية لقياس إجابات المستجيبين حول أسئلة وفقرات الإستبانة.
- 3- الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.
- 4- النسب المئوية ومستويات الأهمية.
- 5- إختبار التوزيع الطبيعي.
- 6- إختبار ليفيني لقياس مدى تجانس البيانات.
- 7- إختبار t للعينات المستقلة لمعرفة مدى الفجوات بين إجابات المستثمرين المؤسسيين والمدققين القانونيين الأردنيين.
- 8- إختبار الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الانترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين.

6.3 إختبارات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

للتحقق من أن أداة الدراسة تحقق الغايات العلمية والتطبيقية التي وضعت من أجلها، فإنه يجب القيام بالعديد من الاختبارات التي تبين مدى ملائمة أداة الدراسة للتحليل الإحصائي وجودة هذه البيانات للوصول الى نتائج حقيقية ودقيقة من الممكن أن يتم تعميمها على مجتمع الدراسة.

أولا : الصدق الظاهري

من أجل التحقق من أن أداة الدراسة (الاستبانة) من الممكن إستخدامها لأغراض البحث العلمي وانها ملائمة لقياس ما تعد من اجل قياسه فيتم التأكد من ذلك عبر الصدق الظاهري Face Validity، وقد تمت الإستعانة بأراء وتوجيهات العديد

من الاكاديميين والمختصين في مجال علم المحاسبة من ذوي الخبرة العلمية والاكاديمية، فقد قامت الباحثة بتوزيع عدد (3) نسخ من الاستبانة لأغراض التحكيم على العديد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ذوي الخبرة والاختصاص.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة (الموثوقية)

ويقصد بالثبات مدى التوافق والاتساق بين الاجابات ونتائج الاستبيان والإستقرار في النتائج عبر الزمن فالإختبار الثابت يعطي نفس النتائج عند تطبيق الإختبارات على نفس المجموعة مرة اخرى.

و لقد تم التأكد من مدى ثبات هذه الإستبانة عبر إختبار واحتساب قيمة معامل كرونباخ ألفا حيث تكون نتيجته مقبولة احصائيا إذا كانت قيمته اكبر من 0.60 (Sekaran and Bougie, 2016) وكلما كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا أقرب إلى 1 فإن ذلك يبين أن ثبات الاستبانة يتسم بموثوقية أكبر.

الجدول(4)

ثبات الاستبانة وقيم كرونباخ ألفا

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	محاور الاستبانة
13	0.806	محور مسؤوليات مدقق الحسابات
13	0.853	محور تقييم أداء مدقق الحسابات
27	0.856	الأداة ككل

يشير الجدول السابق إلى قيم معامل قيم كرونباخ ألفا كانت تتراوح ما بين (0.806) و (0.853) لمحاور الدراسة الرئيسية وأن قيمة المعامل للأداة ككل (0.856) مع إضافة القسم الثالث المتكون من سؤال واحد فقط، وبالتالي فإن هذه القيم قد تجاوزت العتبة المقبولة احصائيا (0.60) وتعتبر عن ثبات عال ومقبول إحصائيا لأغراض هذه الدراسة.

7.3 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

في هذه الفقرة سيتم تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتم اشتملت فقرات الخصائص الديموغرافية على خمسة بنود (الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة العملية، وطبيعة العمل) وفي الجداول التالية (5) سيتم بيان النسب المئوية والتكرارات لأفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية لهم.

أولاً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

تشير نتائج التحليل الإحصائي الظاهرة في الجدول رقم (5) إلى أن عدد الذكور من المستجيبين كان (91) فرداً ونسبة مئوية (74.6%) وقد كان أكبر من عدد الإناث البالغ (31) فرداً ونسبة مئوية (25.4%) وتشير إلى أن مهنة التدقيق لم تقصر على الذكور فقط وتبين من خلال عينة الدراسة عمل الإناث في هذا المجال.

جدول (5)

التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث الجنس

عينة المدققين الحسابات			عينة المستثمرين المؤسسيين		
الجنس	التكرارات	النسبة المئوية	الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	27	92.6%	ذكر	71	76.3%
أنثى	2	7.4%	أنثى	22	23.6%
المجموع	29	100%	المجموع	93	100%

ثانياً: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

تشير نتائج التحليل الإحصائي للتوزيع النسبي لأفراد عينتي الدراسة من حيث المؤهل العلمي إلى أن المستجيبين لأداة الدراسة ممن يحمل شهادة البكالوريوس كان الأكثر بالنسبة لعينة المستثمرين المؤسسيين ومدققين الحسابات حيث كان عدد المستثمرين الحاصلين على شهادة البكالوريوس (15) فرداً ونسبة مئوية (51.7%) وأما المدققين الحاصلين على شهادة البكالوريوس فقد كان عددهم (74) شخصاً ونسبة مئوية (79.5%) وأما عدد الحاصلين على شهادة الماجستير فقد كان عددهم (10) أفراد من عينة المستثمرين ونسبة (34.4%) وأما مدققين الحسابات فقد كان

عددهم (17) فردا وبنسبة مئوية (18.2%)، وأما عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه من المستثمرين فقد كان (4) أفراد وبنسبة (13.7%) ولم يكن في عينة المدققين أي شخص حاصل على شهادة الدكتوراه وذلك لان طبيعة العمل لا تحتاج الى مؤهلات عليا كشرط لاشغال الوظيفة ولكن البعض يحصل على درجة الماجستير أو الدكتوراه لتطوير ذاته والحصول.

جدول (6)

التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث المؤهل العلمي

عينة مدققي الحسابات			عينة المستثمرين المؤسسين		
النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي	النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
2.1%	2	دبلوم	0%	0	دبلوم
79.5%	74	بكالوريوس	51.7%	15	بكالوريوس
18.2%	17	ماجستير	34.4%	10	ماجستير
0%	0	دكتوراه	13.7%	4	دكتوراه
100%	93	المجموع	100%	29	المجموع

ثالثا: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي

تشير نتائج التحليل الاحصائي لخصائص العينة الديموغرافية الى ان عدد المتخصصين بتخصص المحاسبة حسب عينة المدققين (85) شخصا وبنسبة مئوية (91.4) وأما عدد المتخصصين في المحاسبة من عينة المستثمرين المؤسسيين (8) أفراد وبنسبة مئوية (27.5%)، وأما عدد المتخصصين في تخصص العلوم المالية والمصرفية في عينة المدققين (7) أفراد وبنسبة مئوية (7.5%) وأما عدد المتخصصين في تخصص العلوم المالية والمصرفية في عينة المستثمرين المؤسسيين قد بلغ (16) فردا وبنسبة مئوية (55.1%)، وقد كان عدد الحاصلين على شهادتي في ادارة الاعمال والاقتصاد عددهم (3) و(2) أفراد بنسبة مئوية (10.3%) و(6.9%) في عينة المستثمرين المؤسسيين، وأما عدد الحاصلين على شهادة في تخصص الاقتصاد في عينة المدققين (1) فرد وبنسبة مئوية (1.1%) وهذا يشير الى أن عينة الدراسة

مؤهلين تأهيلا علميا ملائما مما يعني أن لديهم القدرة على استيعاب محاور الدراسة والاجابة على الاسئلة جميعها بوضوح.

جدول(7)

التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث التخصص العلمي

عينة مدققي الحسابات			عينة المستثمرين المؤسسيين		
النسبة المئوية	التكرارات	التخصص العلمي	النسبة المئوية	التكرارات	التخصص العلمي
91.4%	85	محاسبة	27.5%	8	محاسبة
0%	0	ادارة الاعمال	10.3%	3	ادارة الاعمال
1.1%	1	اقتصاد	6.9%	2	اقتصاد
7.5%	7	علوم مالية ومصرفية	55.1%	16	علوم مالية ومصرفية
100%	93	المجموع	100%	29	المجموع

رابعا: التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة العملية

يشير الجدول السابق الى التوزيع النسبي لأفراد العينة من حيث الخبرة العملية، حيث كان أغلب المستثمرين المؤسسيين ممن خبرتهم العملية تتراوح ما بين 10 وأقل من 15 سنة وبعدد 15 فردا ونسبة 51.7%، وقد كان عدد المستثمرين المؤسسيين الذين تراوحت خبرتهم العملية ما بين 15 واقل من 20 سنة فقد كان عددهم 8 اشخاص ونسبة 27.6% وأما المستثمرين المؤسسيين الذين تتراوح خبرتهم أكثر من 20 عام فقد كان عددهم 4 اشخاص ونسبة 13.7%، وأما الذين تراوحت خبرتهم العملية من 5 الى 10 سنوات فقد كان عددهم (2) فردا ونسبة مئوية (6.9%). وفيما يتعلق بعينة مدققي الحسابات فقد كان عدد المدققين الذين تراوحت خبرتهم العملية أقل من 5 سنوات فقد كان عددهم (38) شخصا ونسبة مئوية (40.8%) واما الذين تراوحت خبرتهم العملية من 5 الى أقل من 10 سنوات فقد كان عددهم (26) شخصا ونسبة مئوية (28%)، وقد كان 12 فردا ونسبة (13%) ممن تراوحت خبرتهم العملية من 10 الى أقل من 15 سنة، وأما الذين تراوحت خبرتهم العملية من 15 الى 20 سنة فقد كان عددهم (9) افراد ونسبة (9.6%) وأما الذين تراوحت خبرتهم العملية أكثر من 20 سنة فقد كان عددهم (8) أفراد ونسبة (8.6%).

جدول(8)

التوزيع النسبي لعينتي الدراسة من حيث الخبرة العملية

عينة مدقي الحسابات			عينة المستثمرين المؤسسيين		
النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة العملية	النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة العملية
40.8%	38	أقل من 5 سنوات	0%	0	أقل من 5 سنوات
28%	26	من 5 الى أقل من 10 سنوات	6.9%	2	من 5 الى أقل من 10 سنوات
13%	12	من 10 وأقل من 15 سنة	51.7%	15	من 10 وأقل من 15 سنة
9.6%	9	من 15 وأقل من 20 سنة	27.6%	8	من 15 وأقل من 20 سنة
8.6%	8	أكثر من 20 سنة	13.7%	4	أكثر من 20 سنة
100%	93	المجموع	100%	29	المجموع

البيانات المتعلقة بالخبرة تبين قدرة المستجيبين على فهم محتويات استبانة الدراسة بشكل جيد مما يعزز القدرة على الوصول الى درجة من الموثوقية في نتائج الدراسة مما يساعد على تحقيق اهدافها بشكل فعال.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتطرق هذا الفصل لتحليل الدراسة الميدانية وتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات والاختبارات القبلية للفرضيات مثل اختبار التوزيع الطبيعي واختبار ليفيني لتجانس البيانات ومصفوفة الارتباطات البينية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع، والتحليل الوصفي لإجابات المستجيبين وتبيان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبانة وعرض النتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة.

1.4 تحليل نتائج الدراسة

يقدم هذا الجزء من الدراسة الإحصاء الوصفي لمحاور ومتغيرات الدراسة كما تم عرضها في أداة الدراسة (الاستبانة) حيث يتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبانة ولكل عينة من العينتين (المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات)

1.1.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة المستثمرين المؤسسيين

أ- مسؤوليات مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة المستثمرين المؤسسيين

جدول (9):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لفقرات محور مسؤوليات

مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة	4.06	0.70	مرتفع

2	يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.31	0.47	مرتفع
3	يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم او غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	4.37	0.67	مرتفع
4	يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.03	0.62	مرتفع
5	يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	4.48	0.50	مرتفع
6	يجب على المدقق التأكد من أنه فيما اذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير	4.27	0.45	مرتفع
7	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	4.31	0.66	مرتفع
8	يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.37	0.49	مرتفع
9	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	4.37	0.491	مرتفع
10	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني	4.17	0.60	مرتفع
11	يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	3.58	1.05	متوسط
12	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	3.31	1.03	متوسط
13	المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	3.24	1.35	متوسط
	المتوسط العام	4.07		مرتفع

تشير نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور مسؤوليات مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية كما يلي:

الفقرة الأعلى من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.50) وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي يرى أنه من واجب مدقق الحسابات أن يتأكد من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (1.35)، وأما المتوسط الحسابي لمجمل إجابات المستثمرين المؤسسيين (4.07) بمستوى أهمية مرتفع وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي ينتظر من مدقق الحسابات مسؤولية أكبر في تأدية مهامه وواجباته.

ب - تقييم أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة المستثمرين المؤسسيين

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لفقرات تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين.

مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
متوسط	0.70	3.11	1 يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة
متوسط	1.01	3.33	2 يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة
متوسط	0.93	3.10	3 يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة
متوسط	1.10	3.31	4 يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني
متوسط	0.92	3.41	5 يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق
متوسط	0.66	3.50	6 يجب على المدقق التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير

7	يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	2.91	0.70	متوسط
8	يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	2.91	1.12	متوسط
9	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	3.00	1.17	متوسط
10	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة	2.39	0.67	متوسط
11	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	2.19	0.87	منخفض
12	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني	1.97	0.77	منخفض
13	المتوسط العام	2.86	0.94	منخفض

يشير الجدول السابق إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لمحور أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة المستثمرين المؤسسيين، حيث كانت الفقرة الأولى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة السادسة بمتوسط حسابي (3.50) بإنحراف معياري (0.66) وهذا يعني أن المستثمرين المؤسسيين يقيمون أداء المدقق بتأكده من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق بدرجة متوسطة، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثانية عشر بمتوسط حسابي (1.97) وبإنحراف معياري (0.77) وهذا يعني أن المستثمر المؤسسي يقيم أداء المدقق بأنه منخفض فيما يتعلق بقيامه بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني، وأما المتوسط العام لوجهة نظر المستثمر المؤسسي بأداء مدقق الحسابات (2.86) وهذا يدل على أن تقييم المستثمر المؤسسي لعمل المدقق منخفض.

ج- مدى إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين

جدول (11):

الإحصاءات الوصفية لمتغير إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة من قبل المستثمرين المؤسسيين

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
7.62	1.54	10	5

تشير نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعبارة مدى إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة والموجهة نحو عينة المستثمرين المؤسسيين وعددهم 29 فردا إلى أن المتوسط الحسابي لهذا السؤال قد كان (7.62) بانحراف معياري (1.54) وأكبر قيمة (10) وأقل قيمة (5) وهذا يدل على أن المستثمرين المؤسسيين المبحوثين في هذه الدراسة بالمتوسط يعتمدون بشكل كبير على البيانات والمعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب إجابات عينة مدققي الحسابات أ- مسؤوليات مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة مدققي الحسابات

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لفقرات مسؤوليات مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
1 يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة	3.69	0.77	مرتفع
2 يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.81	0.87	مرتفع
3 يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	3.80	0.98	مرتفع

4	يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	3.82	1.07	مرتفع
5	يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	4.09	0.70	مرتفع
6	يجب على المدقق التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير	3.51	0.92	مرتفع
7	المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	2.70	0.78	متوسط
8	يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.11	1.04	متوسط
9	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	3.09	0.94	متوسط
10	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني	2.90	1.13	متوسط
11	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	2.60	0.66	متوسط
12	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	2.27	0.64	متوسط
13	يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.60	0.49	متوسط
المتوسط العام		3.30		متوسط

تشير نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمحور مسؤولية مدقق الحسابات من وجهة نظر المدققين من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية، حيث كانت الفقرة الأعلى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة الخامسة حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.09) والانحراف المعياري (0.70) ومستوى الأهمية مرتفع، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثانية عشر بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (0.64)، وقد كان المتوسط العام 3.30

وبمستوى أهمية متوسط، وهذا يعني أن مدققي الحسابات يرون أن العديد من المسؤوليات التي تضمنتها أداة الدراسة ليست من مسؤولية المدقق.

ب - تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

جدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لفقرات تقييم أداء مدقق

الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1 يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.03	0.90	مرتفع
2 يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.00	0.65	مرتفع
3 يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	4.00	0.92	مرتفع
4 يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	3.68	1.03	مرتفع
5 يجب على المدقق التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير	4.51	0.50	مرتفع
6 يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	4.00	0.65	مرتفع
7 يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.79	0.41	مرتفع
8 يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	4.06	0.52	مرتفع
9	4.17	0.60	مرتفع

10	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني	3.96	0.77	مرتفع
11	يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة	3.51	0.94	متوسط
12	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة	3.03	0.77	متوسط
13	على موقع الشركة الإلكتروني	3.58	0.94	متوسط
	المتوسط العام	3.87		مرتفع

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور تقييم أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر المدققين من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية إلى أن الفقرة الأعلى من حيث المتوسط الحسابي قد كانت الفقرة الخامسة حيث كان متوسطها الحسابي (4.51) وبانحراف معياري قدره (0.50) ومستوى أهمية مرتفع وهذا يعني أن المستجيبين لأداة الدراسة المدققين يرون أن أداء مدقق الحسابات في عملية التأكد (من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق) كانت مرتفعة، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدره (3.03) وانحراف معياري (0.77) ومستوى أهمية متوسط وأما فيما يتعلق في المتوسط العام لمحور أداء مدقق الحسابات فقد كان (3.87) وبمستوى أهمية مرتفع، وهذا يدل على أن المدققين يرون أن أدائهم بالعمل مرتفع وعالي.

2.4: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

تتطرق هذه الفقرة إلى اختبار الفرضيات حيث سيتم اختبار مدى وجود فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة المعقولة وفجوة الأداء) ومن ثم سيتم اختبار أثر فجوة الأداء في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأردن. وقبل البدء باختبار الفرضيات فقد تم التأكد من أن العينة موزعة توزيعاً طبيعياً عبر اختبار معامل الالتواء والتحقق من مدى تجانس التباين بين

العينتين من أجل القيام باختبار t للعينتين المستقلتين للتأكد من وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (14)

اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفرطح
مسؤوليات المدقق	0.097	-0.749
أداء المدقق	0.319	-0.460
استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة	0.069	-0.277

تشير نتائج الجدول السابق إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والتي تكشف مدى تبعية العينة للتوزيع الطبيعي، ويمكن الحكم على العينة والبيانات أنها موزعة توزيعاً طبيعياً إن كانت قيم معامل الالتواء تتراوح ما بين (-1) و (1) وقد تراوحت قيم الالتواء في هذه الدراسة $(0.069-0.319)$ وجميع هذه القيم أقل من القيمة (1) وبالتالي يمكن الحكم على أن العينة موزعة توزيعاً طبيعياً وعليه يمكننا إجراء الاختبارات البارامترية (المعلمية) مثل اختبار t للعينتين المستقلتين.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

لمعرفة مدى وجود فجوة التوقعات (فجوة المعقولية وفجوة الأداء) فقد تم إجراء اختبار t للعينتين المستقلتين (المستثمرين المؤسسين ومدقي الحسابات) للتحقق من مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات عيني الدراسة في الجوانب المختلفة التي تخص مسؤوليات وأداء مدقق الحسابات تجاه البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات. وقبل إجراء اختبار t للعينتين المستقلتين فقد تم التأكد من مدى تجانس التباين للعينتين عبر اختبار ليفيني Levenes Test ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجداول ذات العلاقة في الأسفل. وعلى هذا القرار سيتم اختبار نتائج اختبار t للعينتين المستقلتين.

أولاً: محور مسؤوليات مدقق الحسابات (فجوة المعقولية)

جدول (15)

إختبار t للعينتين المستقلتين (مسؤوليات مدقق الحسابات)

الفقرة	قيمة F	الدلالة الإحصائية	إختبار ليفيني		إختبار t للعينتين المستقلتين
			قيمة t	الدلالة الإحصائية	
1	1.009	0.317	2.287	0.024	يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة
2	5.218	0.024	3.922	0.000	يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة
3	5.670	0.019	3.543	0.001	يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة
4	0.426	0.515	1.059	0.292	يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني
5	0.282	0.597	2.721	0.007	يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق
6	19.847	0.000	5.934	0.000	يجب على المدقق التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير
7	18.598	0.000	2.011	0.06	المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني
8	17.867	0.000	8.903	0.000	يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة
9	5.899	0.017	9.558	0.000	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني
10	12.286	0.001	7.827	0.000	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني

11	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	0.164	0.686	12.144	0.000
12	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	22.582	0.000	5.046	0.000
13	يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	2.314	0.131	3.862	0.000

الجدول السابق يلخص نتائج اختبار t للعينتين المستقلتين ويظهر من الجدول إلى أن اختبار ليفيني لتجانس التباين وقيم t المحسوبة ومستوى دلالتها والفروق بين المتوسطات للعينتين (المستثمرين المؤسسين والمدققين). وحيث تشير قيم اختبار ليفيني على تجانس التباين للعينتين حيث تم تطبيق قاعدة القرار الاحصائي لفرضية هذا الاختبار حيث ان كان مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من 0.05 كانت العينتين متجانستين وان كان مستوى الدلالة الاحصائية لقيمة F المحسوبة أقل من 0.05 كانت العينتين غير متجانستين

وأما فيما يتعلق بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات العينتين على محور مسؤوليات مدقق الحسابات فقد كانت قيمة t لجميع الفقرات (باستثناء الرابعة والسابعة) دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 وبالتالي فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجيبين على فقرات محور مسؤوليات المدقق. وهذا يشير الى انه بالمجمل هنالك فجوة في التوقعات بين ما يتوقعة المستثمر من مسؤوليات لمدقق الحسابات عن البيانات المنشورة على الإنترنت وبين ما يدركه المدقق من مسؤوليات خاصة به تجاه تلك البيانات، وعليه فإنه تم قبول فرضية الدراسة الاولى. وأما الفقرتين الرابعة والسابعة فقد كانت قيمة t المحسوبة غير دالة إحصائياً حيث كان مستوى الدلالة الاحصائية للفقرتين أكبر من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى 0.05 وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية إجابات المستجيبين على الفقرتين الرابعة والسابعة من محور مسؤوليات المدقق. وهذا يدل على تطابق وجهتي نظر كل من المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن الحصول على إقرار من الادارة للتأكد من استخدام تقرير المدقق بشكل غير ملائم بالإضافة الى فحص الضوابط والرقابة على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني. ولتوضيح مصدر الفروقات بين وجهتي نظر عینتي الدراسة فقد تم اعداد الجدول التالي.

أ_ المتوسطات الحسابية بين المجموعات للفقرات الدالة إحصائياً

جدول (16)

المتوسطات الحسابية بين المجموعات للفقرات الدالة إحصائياً

الفقرة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق بالمتوسط	مصدر الفرق
1	المستثمر	29	4.06				المستثمر
	المدقق	93	3.69	2.287	.024	0.370	المؤسسي
2	المستثمر	29	4.31				المستثمر
	المدقق	93	3.81	3.922	.000	0.493	المؤسسي
3	المستثمر	29	4.37				المستثمر
	المدقق	93	3.80	3.543	.001	0.572	المؤسسي
5	المستثمر	29	4.48				المستثمر
	المدقق	93	4.09	2.721	.007	0.83	المؤسسي
6	المستثمر	29	4.27				المستثمر
	المدقق	93	3.51	5.934	.000	0.75	المؤسسي
8	المستثمر	29	4.37				المستثمر
	المدقق	93	3.11	8.903	.000	1.26	المؤسسي
9	المستثمر	29	4.37				المستثمر
	المدقق	93	3.09	9.558	.000	1.28	المؤسسي
10	المستثمر	29	4.17				المستثمر
	المدقق	93	2.90	7.827	.000	1.26	المؤسسي
11	المستثمر	29	4.31				المستثمر
	المدقق	93	2.60	12.144	.000	1.70	المؤسسي
12	المستثمر	29	3.31				المستثمر
	المدقق	93	2.27	5.046	.000	1.03	المؤسسي
13	المستثمر	29	4.03				المستثمر
	المدقق	93	3.60	3.862	.000	0.432	المؤسسي

يشير الجدول السابق الى المتوسطات الحسابية والفروق في المتوسطات الحسابية للعبارات ذات الدلالة الاحصائية في العينتين (المجموعتين) حيث يوضح هذا الجدول مدى الفروق الاحصائية ولصالح أي مجموعة كان هذا الفرق، وكما يظهر من الجدول فقد كانت جميع الفروق مصدرها المستثمر المؤسسي؛ أي ان مستوى يتوقعة المستثمر من مسؤوليات للمدقق تجاة البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني أكبر

من مدى إدراك المدقق لتلك المسؤوليات. وأما عن أكبر فرق بين المتوسطات الحسابية فقد كان للفقرة الحادية عشرة حيث كان الفرق بالمتوسط الحسابي بين المستثمر المؤسسي ومدقق الحسابات (1.70) حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي للمستثمر (4.31) ولمدقق الحسابات (2.60) وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي يرى أن على المدقق القيام بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني أكثر من المدققين الذين يرون أن هذا العمل ليس من ضمن مسؤولياتهم، وأما أقل هذه الفروق الإحصائية فقد كان للفقرة الأولى حيث كان الفرق بين المتوسطات (0.37) ومتوسط المستثمرين المؤسسين (4.06) وأما المتوسط الحسابي للمدققي الحسابات فقد كان (3.69) وهذا يدل على تقارب بين إجابات المستثمرين المؤسسين ومدققي الحسابات ولكن الفرق لصالح المستثمرين المؤسسين وهذا يعني أن العينتين تتفقان على أن على المدقق التواصل مع فريق الإدارة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة.

ثانياً: فقرات محور أداء مدقق الحسابات (فجوة الاداء)

جدول (17)

يوضح إختبار t للعينتين المستقلتين لفقرات محور أداء مدقق الحسابات

الفقرة	إختبار ليفيني	إختبار t للعينتين المستقلتين
	قيمة F	قيمة t
	الدلالة الإحصائية	الدلالة الإحصائية
1 يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة	7.788	2.090
2 يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	24.601	4.147
3 يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	0.453	4.488

4	يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	1.923	0.168	1.632	.105
5	يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	12.885	.000	8.158	.000
6	يجب على المدقق التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير	5.742	0.018	3.533	.001
7	المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	1.427	0.253	7.338	.000
8	يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة	21.545	.000	7.551	.000
9	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	18.321	.000	7.077	.000
10	يجب على المدقق مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الإلكتروني	1.328	0.251	9.669	.000
11	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	22.043	.000	13.425	.000
12	يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	0.011	0.011	6.369	.000
13	يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	0.394	0.394	6.984	.000

يعرض الجدول السابق نتائج اختبار t للعينتين المستقلتين حيث يظهر الجدول نتائج اختبار ليفيني للتجانس وقيم t المحسوبة ومستوى دلالتها والفروق بين المتوسطات للعينتين (المستثمرين المؤسسين والمدققين). وذلك للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العينتين لمدى إدراكهم لمستوى أداء المدقق على البيانات المنشورة على الإنترنت. فقد بينت النتائج كانت قيمة t المحسوبة لجميع الفقرات (باستثناء الفقرة الرابعة) دالة إحصائية عند مستوى دلالة الاحصائية 0.05؛

وبالتالي فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجيبين على فقرات محور مسؤوليات المدقق. وهذا يشير الى وجود فجوة للتوقعات أداء المدقق كما يدركه كل من المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات في الاردن، وعليه فإنه تم قبول فرضية الدراسة الثانية.

وأما الفقرة الرابعة فقد كانت قيمة t المحسوبة غير دالة إحصائياً حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى 0.05 وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية إجابات المستجيبين على الفقرة الرابعة من محور أداء المدقق.

أ- المتوسطات الحسابية بين المجموعات للفقرات الدالة إحصائياً لمحور أداء مدقق الحسابات

جدول (18)

مصدر الفروقات الإحصائية لمحور أداء مدقق الحسابات

الفقرة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة	الفروق بالمتوسط	مصدر الفرق
1	المستثمر	29	3.11	2.090	.043	0.398	مدقق
	المدقق	93	3.51				الحسابات
2	المستثمر	29	3.33	4.147	.000	0.666	مدقق
	المدقق	93	4.00				الحسابات
3	المستثمر	29	3.10	4.488	.000	0.892	مدقق
	المدقق	93	4.00				الحسابات
5	المستثمر	29	3.41	8.158	.000	1.09	مدقق
	المدقق	93	4.51				الحسابات
6	المستثمر	29	3.50	3.533	.001	0.49	مدقق
	المدقق	93	4.00				الحسابات
7	المستثمر	29	2.19	7.338	.000	1.39	مدقق
	المدقق	93	3.58				الحسابات
8	المستثمر	29	2.91	7.551	.000	1.15	مدقق
	المدقق	93	4.06				الحسابات
9	المستثمر	29	3.00	7.077	.000	1.17	مدقق
	المدقق	93	4.17				الحسابات
10	المستثمر	29	2.09	9.669	.000	1.86	مدقق

الحسابات	3.96	93	المدقق				
مدقق	2.39	29	المستثمر				
الحسابات	1.39	0.000	13.425	3.79	93	المدقق	11
مدقق				1.97	29	المستثمر	
الحسابات	1.05	0.000	6.369	3.03	93	المدقق	12
مدقق				2.91	29	المستثمر	
الحسابات	1.12	0.000	6.984	4.03	93	المدقق	13

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والفروق في المتوسطات الحسابية للعبارة ذات الدلالة الاحصائية في العينتين حيث يوضح هذا الجدول مدى الفروق الاحصائية ولصالح أي مجموعة كان هذا الفرق. وكما يظهر الجدول السابق فقد كان مصدر جميع الفروق ذات الدلالة الاحصائية من اجابات مدقق الحسابات. وهذا يدل على ان تقييم المستثمرين المؤسسين لأداء المدقق الحسابات فيما يتعلق بالبيانات المنشورة على الإنترنت أقل مما يراه مدققي الحسابات أنفسهم، وهذا يعتبر أمراً بديهياً بحيث من المتوقع أن يتحيز المدققين لمستوى أداءهم على البيانات المنشورة إلكترونياً. وأما عن أكبر فرق بين المتوسطات الحسابية فقد كان للفقرة العاشرة حيث كان الفرق بالمتوسط الحسابي بين المستثمر المؤسسي ومدقق الحسابات (1.86) حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي للمدقق (3.96) وللمستثمر المؤسسي (2.09) وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي يقيم المدقق بأنه يخفق في مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني بعد وضع تلك المعلومات المدققة على الموقع، وأما أقل هذه الفروق الاحصائية فقد كان للفقرة الأولى حيث كان الفرق بين المتوسطات (0.39) والمتوسط الحسابي لمدققي الحسابات (3.51) وأما المتوسط الحسابي للمستثمرين المؤسسيين فقد كان (3.11) وهذا يدل على تقارب بين إجابات المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات ولكن الفرق لصالح مدققي الحسابات وهذا يعني ان العينتين تتفقان على ان تقييم أداء المدقق على التواصل مع فريق الإدارة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة كان متقارباً.

ثالثاً: أثر فجوة توقعات الأداء في التدقيق على مدى استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية على الإنترنت

ولمعرفة أثر فجوة الأداء في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت فقد تم احتساب متغير جديد يمثل الفجوة بين ما يدركه كل مستثمر مؤسسي عن أداء مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني وبين مجمل إدراك عينة المدققين لذلك الأداء، وقد تم احتساب تلك الفجوة احصائياً كما يلي:

1. احتساب متوسط تقييم كل مستثمر مؤسسي لجميع فقرات أداء المدقق بخصوص البيانات المنشورة على الإنترنت.
2. احتساب متوسط تقييم جميع استجابات عينة المدققين لجميع فقرات أداء المدقق بخصوص البيانات المنشورة على الإنترنت.
3. تم احتساب فجوة الأداء بين المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات عن طريق طرح متوسط إجابات كل مستثمر من الوسط الحسابي لإجابات المدققين عن فجوة الأداء وتم التوصل لمتغير جديد تم استخدامه في اختبار فرضية الدراسة الثالثة، والجدول التالي (19) يوضح إحصاءات وصفية لهذا المتغير.

جدول (19)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبر وأقل قيمة لمتغير فجوة الأداء			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
1.00	0.417	1.79	0.41

وقد تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير لمتغير المستقل (فجوة الأداء) وعلى المتغير التابع (مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة) وتم صياغة نموذج الانحدار كما يلي:

$$IFR\_Use = \alpha_0 + \alpha_1 AEG + e$$

حيث أن:

IFR_use : (Internet Financial Reporting Use) مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة ويأخذ القيم من 0 غير مستخدم ولغاية 10 استخدام مرتفع جداً،

AEG: (Audit Expectation Gap) متغير يمثل الفجوة بين ما يدركه كل مستثمر مؤسسي عن أداء مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني وبين مجمل إدراك عينة المدققين لذلك الأداء، وتم احتسابه من خلال طرح المتوسط الحسابي لإدراك كل مستثمر مؤسسي لمجموع فقرات فجوة الأداء من المتوسط الحسابي لكل استجابات المدققين فيما يتعلق بتقييمهم لأداءهم فيما يتعلق بالإفصاح على الموقع الإلكتروني،

$\alpha_0, \dots, \alpha_1$: معاملات النموذج،

e : الخطأ المعياري.

ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار البسيط كما يلي:

يلخص الجدول رقم (20) نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA للانحدار ويتضح منه أن قيمة F (10.193) عند مستوى دلالة 0.05 مما يشير إلى دلالة معنوية للنموذج وصلاحيته للاختبار.

جدول (20):

يوضح اختبار التباين الأحادي في اختبار الانحدار الخطي البسيط

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	18.315	1	10.193	.004
البواقي	48.513	27		
المجموع	66.828	28		

جدول (21)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

المتغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Beta	الخطأ المعياري	t المحسوبة	مستوى الدلالة
فجوة الاداء	0.524	0.274	-1.912	0.524	-3.193	.004
ثابت الانحدار	-	-	9.517	0.644	14.778	.000

تشير نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الظاهرة في الجدول رقم (21) إلى أن قيمة معامل الارتباط (0.524) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة، وأما معامل التحديد (R^2) فقد كانت قيمته (0.274) وهذا يعني أن المتغير المستقل قد فسر ما نسبته (27.4%) من التغير والتباين الحاصل في المتغير التابع، وقد كانت

قيمة معامل Beta (-1.912)، وهذا يعني ان العلاقة بين فجوة الاداء ومدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة علاقة سلبية أي أنه كلما تغير المتغير المستقل بدرجة واحدة موجبة فإن المتغير التابع يتغير بدرجة (-1.912)، وأما قيمة t المحسوبة فقد كانت (3.193) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة بوجود أثر لفجوة الأداء على مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة؛ حيث أنه كلما زادت الفجوة في التوقعات بين ما يدركه المستثمر من تقييم لاداء مدقق الحسابات وبين ما يراه المدقق في مستوى ادئة فيما يتعلق بالتقارير المنشورة على الإنترنت كلما قل اعتماد واستخدام المستثمر المؤسسي في الأردن لتلك التقارير.

3.4 محددات الدراسة

لا تكاد تخلو أي دراسة من محدداتها الخاصة بها والدراسة الحالية ليست استثناء، حيث اهتمت هذه الدراسة ببيان مدى وجود فجوة توقعات في التدقيق بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين وبيان مدى تأثير هذه الفجوة في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت وفي ترشيد قراراتهم الإستثمارية في القطاع المالي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على توزيع استبانات على عينة من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن. وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين مدراء المحافظ الإستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وبالرغم من جهود المتابعة الحثيثة للمستجيبين لم يتم التكمين من الحصول على أكثر من 29 استبانة صالحة للتحليل من خلال عينة المستثمرين المؤسسيين وبالمقابل تم الحصول على 93 استجابة من مدققي الحسابات. و قد يعزى هذا التفاوت بين عینتي الدراسة التفاوت في عدد المدققين ومدراء المحافظ الاستثمارية في الاردن وكذلك الى اختلاف طبيعة عمل والمستوى الوظيفي بين كلتا العينتين. الاعتماد على هذا العدد القليل نسبيا من عينة المستثمرين المؤسسيين قد يؤدي الى الحد من امكانية تعميم نتائج الدراسة بشكل مطلق على الرغم من أن نتائج الدراسة بينت وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين استجابات عینتي الدراسة حول اغلبية محاور فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة

المعقولة وفجوة الاداء)، وكان مصدر تلك الفروقات بشكل اساسي من عينة المستثمرين المؤسسيين.

4.4 نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالنقاط التالية:

1. أكدت الدراسة أن أغلب المستجيبين من المستثمرين المؤسسيين يرون أن على مدقق الحسابات مسؤولية أكبر في أعماله وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وهي دراسة (Fisher & Naylor, 2016) ودراسة (Ismail & Sobhy, 2009).
2. أوضحت الدراسة إلى أن أكثر المستجيبين لأداة الدراسة من المستثمرين المؤسسيين يرون أن أداء مدقق الحسابات منخفض وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Fisher & Naylor, 2016) .
3. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستجيبون لأداة الدراسة يرون أن المدقق لا يقوم بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Turel, 2010).
4. أبرزت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستجيبين لأداة الدراسة يرون أن المدقق لا يقوم بفحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Fisher & Naylor, 2016).
5. أوضحت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستجيبين لأداة الدراسة يرون أن أداء مدقق الحسابات مرتفع فيما يخص التأكد من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وهي دراسة (Fisher & Naylor, 2016) ودراسة (Ismail & Sobhy, 2009).

5.4 التوصيات

على ضوء هذه الاستنتاجات فإن الباحثة قد قدمت التوصيات التالية للاستفادة من هذه الدراسة:

1. ضرورة تعريف المستثمرين المؤسسيين في الأردن وغيرهم من مستخدمي البيانات المحاسبية والمالية لواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الإنترنت بشكل واضح وصريح.
2. ضرورة دراسة احتياجات مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني بشكل دوري وإجراء التحديثات والتعديلات في ضوء متطلباتهم.
3. الإهتمام بنشر الثقافة والوعي لدى المستثمر المؤسسي وأصحاب المصالح بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على الإنترنت باعتبارها أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر المؤسسي.
4. ضرورة قيام الجهات المعنية في الأردن بالعمل على تنظيم مسؤولية وواجبات مدققي الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على الإنترنت، لكي تكون أساساً مرشداً لمدققي الحسابات نحو القيام بواجباتهم، فضلاً عن أنها تبين لمستخدمي التقارير المالية المنشورة على الإنترنت حدود مسؤولية مدقق الحسابات وذلك لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بتلك التقارير.
5. التوصية بعقد دورات تدريبية للمدققين القانونيين في الأردن وذلك لرفع كفاءتهم المهنية فيما يتعلق بالبيانات المالية المنشورة على الإنترنت.
6. التوصية بضرورة تفعيل دور الرقابة المالية والمهنية على مدققي الحسابات وحثهم على بذل عناية مهنية أكثر فيما يتعلق بالبيانات المالية المنشورة على مواقع الشركات الإلكترونية.
7. التوصية بتفعيل إجراءات تنظيمية وإدارية لتقليل فجوة الأداء لما لها من أثر سلبي على مدى استخدام المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركة.

المراجع

أ- المراجع العربية

- القرآن الكريم ، سورة المجادلة ، آية رقم (11)
- امين، خليل محمد. (2015). "مدى تأثير جودة المراجعة في فجوة التوقعات بين احتياجات مستخدمي القوائم الية: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجين". رسالة ماجستير غير منشورة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- برير، أحمد. (2014). "جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعة الحسابات حالة الجزائر".رسالة ماجستير غير منشورة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- التوم، إبراهيم محمد إبراهيم. (2010). "أثر الالتزام بمعايير المراجعة على فجوة التوقعات في المراجعة :دراسة تحليلية وتطبيقية ". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين.السودان.الخرطوم.
- جربوع، يوسف محمود. (2004). "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وطرق معالجة تضيق هذه المشكلة".مجلة الجامعة الاسلامية 12(2)،368-389.
- حماد، طارق عبد العال. (2004). موسوعة معايير المحاسبة .الجزء الاول .الدار الجامعية.مصر.
- حنان، مجول. (2016). "تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية:دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات".رسالة ماجستير غير منشورة.كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- خيال، توفيق عبد المحسن عبدالله. (2009). "العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت :دراسة تطبيقية ".مجلة الاقتصاد والادارة،23(2)،193-254.

الدباغ، أحمد. (2013). "دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء" سوق الأسهم السعودي الفكر المحاسبي ، نشرات الفصلية لنقد العربي ، 35، 145-162.

دراغمة، زهران محمد علي. (2011). "أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات التدقيق في فلسطين". المجلة العربية للمحاسبة: 14(1) 8-54.

رضا، تيايبيبة. (2018). "مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الجزائرية (دراسة استقصائية)". مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة، 2 (9)، 214-295.

سردوك، فاتح. (2015). "دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر". مجلة رؤى اقتصادية: 9، 273-289.

عبد الرحيم، يسرى سيد أحمد سيد أحمد. (2017). " دور المراجعة المشتركة في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم".رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.السودان.الخرطوم.

عبيد واخرون. (2007). "المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة"، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر.

عبيدات، غسان سامح أحمد. (2011). "العوامل المؤثرة في الإفصاح عن التقارير المالية على الانترنت من قبل الشركات المساهمة العامة الاردنيه". رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة اليرموك . الاردن . اريد.

العبيدي، صبيحة برزان. (2016). "العوامل التي تؤدي الى حدوث فجوة التوقعات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وأداء المدققين الخارجيين وطرق تضيق تلك الفجوة "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (48)، 184-204.

عمروش، بوشلاغم. (2016). "الأفصاح الإلكتروني بين الابداع والحوكمة"، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي حول: الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال ، 3، 111-119.

غالي، جورج دانيال. (2003). تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة. الدار الجامعية.مصر.

غنية بن حركو وزهير، زواش. (2018). "دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات" مجلة العلوم الإنسانية، (49)، 179-192.

فودة، شوقي السيد. (2002). "مدى حدود مسؤولية المراجع الخارجي في مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية :دراسة نظرية وتطبيقية " . المجلة العلمية والتمويل، 2، 120-180.

القضاة، محمد عبد الرحمن حسن. (2013). "فجوة التوقعات وسبل تضيقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الاردنية". رسالة ماجستير غير منشورة .كلية الاعمال ،جامعة جرش.الاردن.جرش.

لطفى، أمين السيد أحمد. (2008). فلسفة المراجعة. ط1. الدار الجامعية. مصر. محمد، سعد جعوان. (2019). "أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضيق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن، المفرق.

محمد، عبد الكريم تاج الدين أحمد. (2013). "جودة المراجعة ودورها في الحد من فجوة التوقعات:دراسة ميدانية على قطاع المراجعة في السودان".رسالة دكتورا غير منشورة .معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ،جامعة ام درمان الاسلامية .السودان.أم درمان.

محمد، فهم أبو العزم محمد. (2001). "استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً". المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

مزياني، نور الدين. (2015). "أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 9 (14)، 98-113.

المطيري، عبدالعزيز منصور. (2017). "مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقعات لعملية تدقيق الحسابات: من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في دولة الكويت". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، المفرق.

المطيري، غزأى سبيل. (2012). "العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط. الأردن. عمان.

المليجي، هشام حسن عواد. (2002). "تقييم جودة التقرير المالية الالكتروني: دراسة إختبارية على القطاع المصرفي". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع

هاني، محمد خليل. (2009). "مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين: دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية. غزة.

يوسف، إسلام عبد الفتاح محفوظ. (2011). "قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر: دراسة ميدانية". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة بنها. مصر.

- Almilia, L, S., and Budisusetyo, S., (2008). **Corporate Internet Reporting of Banding Industry and LQ5 Firms: An Indonesia example**. The first Parahyangan International Accounting and Business Conference, Bandung, February 13-15-2008.
- Alqtaish, H, F., (2014) **The factors affecting in narrowing the Audit Expectation Gap from the viewpoint of the Investors in Jordan research**. journal of finance and accounting V5 I(12), P165-180.
- Chowdhury, M, M., and Shikdar, M, A., (2018). **Ruducing the Audit Expectation Gap: A Model for Bangladesh Perspective**. International Journal of Management, Accounting and Economics, V5 I(3), P 2383-2126.
- Fisher, R, T., and Naylor, S., (2016). **Corporate reporting on the Internet and the expectation gap : new face an old problem**. Accounting and Business Research, V46 I(2), P196-220.
- Hindi, N, M., Rich, J., (2010). **Financial Reporting on the Internet : Evidence from the Fortune 100**. Management Accounting Quarterly , V11 I(2), P11_21.
- Hunter, S. A., smith, L, M., (2009). **Impact of Internet financial Reporting on Emerging Markets**. Journal of International Business Research, V(8), N(2), P:21-40.
- Ismail, T. and Sobhy, N. (2009). **Determinants of auditors perceptions of the work needed in the audit of internet-based financial reports in Egypt**. Journal of Applied Accounting research V10(2), p 132-150.
- Kaman, G, C., (2013). **Determinants of Audit Expectation Gap: Evidence from Limited Companies in Keny**. International Journal of science and research, v2 Issue2.
- Lee, T., (1994). **Financial Reporting Quality Labels: The Social Construction of the Audit Profession and The Expectation Gap** . Accounting, Auditing & Accountability Journal , V(7),N(2),p:30-49.
- Liggio, C, D., (1975). **The expectation Gap: The Accountants' Legal Waterloo**. The Journal of contemporary Business, V3 I(3), P23-29.
- Lymer, A., and Debreceeny, R., (2003). **The auditor and corporate reporting on the internet :Challenges and institutional responses** .International Journal of Auditing,V(7), N(2) ;P103-120.
- Lymer, A., and Tallberg, A., (1999). "The auditor and institutional responses" . International Journal of Auditing , V 7.
- Mohs, J., (2017) **Financial Reporting and the Accounting expectation gap** . Review of contemporary Business Research, V(6), N(1) :P 25-34.

- Porter, B,. (1993). **An empirical study of the audit expectation-performance gap**. Accounting and Business Research, V(42), N(93)p: 49-68.
- Rowbottom, N,. and Lymer, A,. (2009).” **Exploring the Use of Online Corporate Reporting Information**”.Journal of Emerging Technologies in Accounting,V6,P 27-44.
- Ruhnke, K,. and Schmidt, M,. (2014). **The audit expectation gap : existence , causes , and the impact of changes**. Accounting and Business Research, V(44), N(5),P: 572-601 .
- Salehi, M, A,. (2016). **Audit independence and expectation gap usiness evidences from Iran**, international journal of economics and finance, V1 N1.
- Salehi, M,. (2011). **Audit expectation gap: Concept, nature and trace**, Journal of Business Management, v.5(21).
- Scott, P, and Jackson, R,. (2002). **Environmental, social and sustainability Reporting on the web: Best Practices**, Corporate Environmental Strategy,V9 I(2),P193-202.
- Turel, A. (2010) . **The expectation gap in internet financial reporting : evidence from an emerging capital market** . middle eastern finance and economics,I 8.

الملاحق

ملحق (أ)
استبانة المدقق



جامعة مؤته
كلية الأعمال
قسم المحاسبة
الدراسات العليا

عزيزي المدقق

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أضع بين أيديكم الإستبانة المرفقة والتي تحتوي على مجموعة من الاسئلة والغرض الأساسي منها أنجاز دراسة علمية بعنوان "أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الانترنت" وذلك كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الاعمال/ جامعة مؤته .

وتتشد الباحثة تعاونكم ومما لا شك فيه أن نجاح هذا البحث يتوقف على مدى تعاونكم في الإجابة على الاسئلة المطروحة من خلال وضع اشارة (v) على الإجابة التي ترونها ملائمة، وأن توخي الدقه عند اختياركم للإجابة يكون له أثر إيجابي في الوصول الى نتائج صحيحة علما أن هذه الاستبانة اعدت للأغراض العلمية المحضة وستحاط اجابتم بسرية تامة ولا توجد ضرورة لذكر الاسم والباحثة مستعدة للإجابة على اي استفسار يتعلق بالبند.

شاكرين تعاونكم

المشرف:

الدكتور اكرم الحجايا

الباحثه:

نبال خالد الشقور

القسم الأول: معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (٧)
الجنس :

() ذكر () انثى

المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس

() ماجستير () دكتوراه

غير ذلك ، يرجى التحديد

التخصص العلمي:

() محاسبة () إدارة أعمال

() اقتصاد () علوم مالية ومصرفية

غير ذلك يرجى التحديد.....

الخبرة العملية :

() أقل من 5 سنوات () من 5 سنوات وأقل من 10

() من 10 سنوات وأقل من 15 () من 15 سنة وأقل من 20

() أكثر من 20 سنه

طبيعة العمل:.....

القسم الثاني: هذا الجزء من الاستبيان يستقصي وجهة نظركم فيما يتعلق بمسؤوليات المدقق تجاه المعلومات المالية وغير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني؛ وإذا كانت كذلك بيان كيفية تقييمكم لاداء المدققين في الاردن فيما يتعلق بتلك المسؤوليات. لذا يرجى الإجابة على البنود الـ (13) التالية بوضع إشارة (v) امام العبارة الملائمة على المقياسيين التاليين:

كيف تقيم أداء مدقق الحسابات					تعتبر ضمن مسؤوليات مدقق الحسابات					مسؤوليات مدقق الحسابات
عال جداً	عال	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
										1- يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة
										2- يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة
										3- يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم او غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة
										4- يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني
										5- يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق
										6- يجب على المدقق التأكد من أنه فيما اذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير
										7- المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني

كيف تقيم أداء مدقق الحسابات					تعتبر ضمن مسؤولية مدقق الحسابات					مسؤوليات مدقق الحسابات
عالي جداً	عالي	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	
										8- يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الالكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الالكتروني الخاص بالشركة
										9- يجب على المدقق مراقبة الموقع الالكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الالكتروني
										10- يجب على المدقق مراقبة الموقع الالكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الالكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الالكتروني
										11- يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الالكتروني
										12- يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الالكتروني
										13- يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الالكتروني الخاص بالشركة

ملحق (ب)
استبانة المستثمر المؤسسي



جامعة مؤتة
كلية الأعمال
قسم المحاسبة
الدراسات العليا

عزيزي المستثمر المؤسسي

تحية طيبة وبعد،

يسرني أن أضع بين أيديكم الإستبانة المرفقة والتي تحتوي على مجموعة من الاسئلة والغرض الأساسي منها أنجاز دراسة علمية بعنوان "أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الانترنت" وذلك كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الاعمال/ جامعة مؤتة .

وتنشد الباحثة تعاونكم ومما لا شك فيه أن نجاح هذا البحث يتوقف على مدى تعاونكم في الإجابة على الاسئلة المطروحة من خلال وضع اشارة (v) على الإجابة التي ترونها ملائمة، وأن توخي الدقه عند اختياركم للإجابة يكون له أثر إيجابي في الوصول الى نتائج صحيحة علما أن هذه الاستبانة اعدت للأغراض العلمية المحضة وستحاط اجابتمكم بسرية تامة ولا توجد ضرورة لذكر الاسم والباحثة مستعدة للإجابة على اي استفسار يتعلق بالبنود.

شاكرين تعاونكم

المشرف:

الدكتور اكريم الحجايا

الباحثه:

نبال خالد الشقور

القسم الأول: معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (٧)
الجنس :

() ذكر () انثى

المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس

() ماجستير () دكتوراه

غير ذلك ، يرجى التحديد

التخصص العلمي:

() محاسبة () إدارة أعمال

() اقتصاد () علوم مالية ومصرفية

غير ذلك يرجى التحديد.....

الخبرة العملية :

() أقل من 5 سنوات () من 5 سنوات وأقل من 10

() من 10 سنوات وأقل من 15 () من 15 سنة وأقل من 20

() أكثر من 20 سنه

طبيعة العمل:

القسم الثاني: هذا الجزء من الاستبيان يستقصي وجهة نظركم فيما يتعلق بمسؤوليات المدقق تجاه المعلومات المالية وغير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني؛ وإذا كانت كذلك بيان كيفية تقييمكم لاداء المدققين في الاردن فيما يتعلق بتلك المسؤوليات. لذا يرجى الإجابة على البنود الـ (13) التالية بوضع إشارة (v) امام العبارة الملائمة على المقياسيين التاليين:

كيف تقيم أداء مدقق الحسابات					تعتبر ضمن مسؤوليات مدقق الحسابات					مسؤوليات مدقق الحسابات
عال جداً	عال	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
										1- يجب على المدقق التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة
										2- يجب أن يتأكد المدقق من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الإلكتروني الخاص بالشركة
										3- يجب أن يحصل المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم او غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة
										4- يجب على المدقق الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني
										5- يجب أن يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق
										6- يجب على المدقق التأكد من أنه فيما اذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، و من ثم يقوم بالتأكد من عرض القوائم المالية ذات الصلة بذلك التقرير
										7- المدقق هو المسؤول عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني

كيف تقيم أداء مدقق الحسابات					تعتبر ضمن مسؤولية مدقق الحسابات					مسؤوليات مدقق الحسابات
عالي جداً	عالي	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	
										8- يجب أن يتأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الالكتروني الخاص بالشركة في الوقت الذي يتم فيه وضع المعلومات المدققة على موقع الالكتروني الخاص بالشركة
										9- يجب على المدقق مراقبة الموقع الالكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الالكتروني
										10- يجب على المدقق مراقبة الموقع الالكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الالكتروني الخاص بالشركة بعد وضع تلك المعلومات المدققة على موقعها الالكتروني
										11- يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الالكتروني
										12- يجب أن يقوم المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الالكتروني
										13- يجب أن يتأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الالكتروني الخاص بالشركة

القسم الثالث: مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة

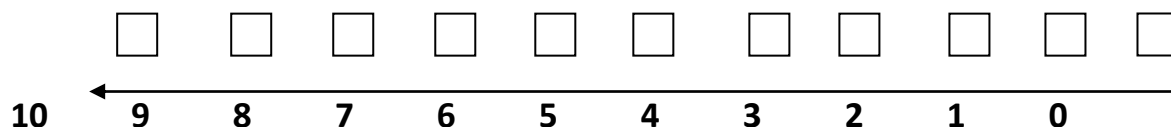
على المقياس من (0) لا يستخدم (1) استخدام قليل جداً، (5) استخدام متوسط، ولغاية (10) مرتفع جداً ارجو بيان مدى اعتمادكم على البيانات المالية وغير المالية المنشورة على المواقع الالكترونية للشركات في اتخاذ

القرارات الاستثمارية المتنوعة:

مرتفع جداً

متوسط

لايستخدم قليل جداً



المعلومات الشخصي

الاسم: نبال خالد الشقور

العنوان: الاردن/ الكرك

الكلية: ادارة الاعمال

التخصص: محاسبة

هاتف: 0799197763